رمز «الجيم» لورش في طيبة النشر

تأصيلٌ لمدلوله، وأمثلةٌ لبعض الأخطاء في مفهومه

إعداد

أ.د. أحمد بن حمود بن حميّد الرويثي

الأستاذ في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث

يهدف البحث إلى بيان مدلول الرمز (ج) لورش في طيبة النشر، مع استقراء جميع مواضعه في أبواب الأصول، وتصحيح بعض المفاهيم حول هذا الرمز، والتنبيه على مسائل وقع فيها أخطاء بسبب فهم غير صحيح لهذا الرمز.

ويدور البحث حول ثلاثة محاور: مدلول رمز ورش، وما قيل في إضافة رمز (ج) إلى بيت الغنة، وأمثلة للأخطاء في مفهوم رمز ورش.

ومن النتائج التي توصَّل إليها البحث:

- بلغ عدد مواضع رمز (ج) في أبواب الأصول (٢٨) موضعاً، منها (٨) مواضع في باب الياءات الزوائد، والباقي (٢٠) موضعاً في سائر أبواب الأصول، أما في باب الياءات الزوائد، فوافقَ الأصبهانيُّ الأزرقَ، وأما باقي المواضع فوافق الأصبهاني قالونَ في (١٥) موضعاً، ولم يوافقه في (٥) مواضع.
- لا يلزم الإتيان بالرمز (ج) للدلالة على الخلاف بين الأزرق والأصبهاني، وإن كان الأكثر استعمال الرمز للدلالة على الخلاف بينهما.
- من الأسباب المؤدية إلى الخطأ في بعض المسائل: القول بوجوب الإتيان بالرمز (ج) للدلالة على الخلاف بين الأزرق والأصبهاني.
- من المفاهيم الخاطئة: القول بوجوب التصريح باسم ورش في حال اتفاق الأزرق والأصبهاني، فقد اتفقا في بعض المسائل مع عدم التصريح باسم (ورش).

الكلمات المفتاحية: رمز - ورش - الأزرق - الأصبهاني - طيبة النشر.

Abstract

The research aims at explaining the indications of the *jim* (ج) sign of warsh in Taibatun-Nashr, in addition to investigating all of its positions in the chapters of Usool, correcting some conceptions about this sign and also to give waning on matters which had errors because of wrong conception of this sign.

The research revolves around three axis: Indications of warsh sign, what was said concerning adding *jim* (ج) sign to the stanza of *gunah*, and examples of errors in the conception of warsh sign.

Prominent research findings include:

- The number of the *jim* (ج) sign positions in the chapters of Usool is up to 28 position. 8 positions among them are in the chapter of additional letter yaa, while the remaining 20 are in the rest chapters of Usool. As for the chapters on additional letter yaa, al-Asbahani is in agreement with al-Azraq while in the rest positions, al - Asbahani is in agreement with Qaloon in 15 places but did not agree with him in 5 places.
- It is not necessary to use the *jim* (ج) sign to indicate difference of opinion between al-Azraq and al-Asbahani, even though the sign is mostly used to indicate difference between them.
- One of the causes of errors in some matters is the view that it is obligatory to use the *jim* (ج) sign to indicate difference between al-Azraq and al-Asbahani.
- One of the wrong conception is the view that it is obligatory to mention the name of warsh when there is agreement between al-Azraq and al-Asbahani because they were indeed in agreement in some matters without the mention of the name (warsh).

Keywords: Sign - Warsh - Al-Azraq - Al-Asbahani - Taibatun - Nashr

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإن علم القراءات من أشرف العلوم وأفضلها؛ لشدة تعلُّقه بكتاب الله تعالى، ولذا حرص العلماء على العناية به روايةً ودرايةً، وقراءةً وإقراءً، ونظماً وتأليفاً.

وتُعَدُّ منظومة «طيبة النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري أصح وأجمع ما أُلف نظماً في القراءات العشر المتواترة، وتلقَّاها الناس بالقبول، وعُنوا بها حفظاً وفهماً وشرحاً وتحريراً وتلاوةً بِمُضَمَّنها منذ تأليفها إلى عصرنا الحاضر الذي زاد فيه الإقبال عليها من قِبَل الطلاب والباحثين والمتخصصين والمحبين لهذا العلم الشريف.

ولما منَّ الله عليَّ بالعناية بهذه المنظومة قراءةً وإقراءً، وتلاوةً وتحريراً، وشرحاً وتدريساً، رأيتُ بعض مسائلها جديرةً بإفرادها ببحث مستقل، ألا وهي مسألة رمز (الجيم) لورش في منظومة طيبة النشر، فقد وقع فيه عند البعض خلطٌ في مدلوله، وأخطاء في مفهومه، فعزمتُ مستعيناً بالله على كتابة بحثٍ في هذا الموضوع، بعنوان: «رمز الجيم لورش في طيبة النشر، تأصيل لمدلوله، وأمثلة للأخطاء في مفهومه».

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع فيما يأتي:

- تعلُّقه بأهم منظومة في القراءات العشر.
- يساعد على فهم اصطلاح رمز من رموز طيبة النشر.
- يترتب عليه معرفة ما لورش من طريقيه الأزرق والأصبهاني.
- بناء بعض مسائل التحريرات على فهم مدلول هذا الرمز.

أسباب اختياره:

- ما تقدم في أهمية الموضوع.
- ما وقع فيه البعض من خلط وأخطاء في مدلول هذا الرمز وتطبيقاته.
- الانطلاق من تأصيل مسألة الرمز لورش إلى تحرير بعض المسائل المشكلة للأزرق والأصبهاني عن ورش.
- عدم وقوفي على بحث أُفرِدَ في هذه المسألة بخصوصها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد مسألة رمز (ج) في طيبة النشر ببحث مستقل، وإنما وجدتُ كلاماً متفرقاً لشراح طيبة النشر ومحققي متنها وأصحاب البحوث التي تناولت مسائل التحريرات.

أهداف البحث:

- بيان مدلول الرمز (ج) لورش في طيبة النشر منطوقاً ومفهوماً.
- استقراء مواضع هذا الرمز في أبواب الأصول للوقوف على حقيقة مدلوله في جميع مواضعه.
- جمع أقوال شراح الطيبة ومحققيها حول هذا الرمز والمقارنة بينها.
- تصحيح بعض المفاهيم حول هذا الرمز.
- تفصيل القول في التعديل المقترح من بعض الشيوخ لبيت الغنة في اللام والراء.
- التنبيه على مسائل وقع فيها خطأ بناءً على فهم غير صحيح لهذا الرمز.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: ذكرتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث وخطته ومنهجه.

التمهيد: نبذة عن استعمال الرموز الحرفية في الدلالة على القراء.

المبحث الأول: مدلول رمز ورش في طيبة النشر: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مدلول رمز الجيم إجمالاً، مع ذكر أقوال الشراح في ذلك.

المطلب الثاني: مدلول رمز الجيم تفصيلاً، مع سرد مواضعه في أبواب الأصول.

المطلب الثالث: هل يلزم الإتيان برمز الجيم للدلالة على الخلاف بين طريقي ورش؟

المبحث الثاني: اقتراح إضافة رمز (ج) إلى بيت الغنة وما قيل فيه: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعديل المقترح لبيت الغنة في اللام والراء بين القبول والرد.

المطلب الثاني: تحقيق القول في هذا التعديل المقترح.

المبحث الثالث: أمثلة للأخطاء في مفهوم رمز ورش: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مسألة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القلم: ١] للأصبهاني.

المطلب الثاني: مسألة الغنة للأزرق في اللام والراء.

المطلب الثالث: ضم الراء في ﴿قُرۡبَةٌ﴾ في سورة التوبة.

المطلب الرابع: مسألة «ها يا» في فاتحة مريم للأصبهاني.

الخاتمة: ذكرتُ فيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي لجمع مواضع الرمز (ج) في أبواب الأصول، وجمع أقوال العلماء في مدلوله، والمنهج التحليلي للوقوف على مدلول الرمز وبيان مفهومه وتصحيح ما وقع من أخطاء مترتبة على فهم غير صحيح.

واتبعتُ الإجراءات الآتية:

- توثيق أبيات الطيبة والشاطبية بذكر أرقام الأبيات في الحاشية، إلا في الجدول الذي فيه سردُ مواضع الرموز فجعلتُ رقم البيت داخل الجدول تخفيفاً من الحواشي.
- توثيق النقول والمسائل العلمية من مصادرها.
- لم أترجم للأعلام لئلا أثقل البحث بالحواشي، ولأنهم غالباً معروفون لدى المتخصصين في مجال البحث.

هذا، واللهَ تعالى أسألُ أن يوفقنا جميعاً للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يُلهمنا الصواب ويهدينا لما اختُلِفَ فيه من الحق بإذنه، إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

التمهيد

نبذة عن استعمال الرموز الحرفية في الدلالة على القراء

جرت عادة جماعة من أئمة القراءات باستعمال الرموز الحرفية في الدلالة على القراء، وقد كثر ذلك واشتهر في المنظومات كما في الشاطبية، والدرة المضية، وطيبة النشر، وغيرها.

وربما ظن ظانٌّ أن الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أول من استعمل هذه الطريقة، وليس كذلك، فقد سبقه إلى استعمال الرموز الحرفية للقراء: ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) في كتابه البديع الذي ذكر فيه ثمانية قراء، وهم السبعة ويعقوب، فرمز لكل قارئ برمز حرفي، غالباً هو الحرف الأول من اسمه، إلا إذا حصل اشتراك بينه وبين غيره من القراء فيعدل إلى حرفٍ آخر، ولم يكتفِ بالرمز الحرفي، بل جعل كل رمز حرفي بلون مختلفٍ عن الرموز الأخرى، مع تجويزه كتابة جميع الرموز بالسواد، حيث قال: «فأما عاصم فعلامته العين بذهبٍ، فإذا خالف حفصٌ أبا بكر، جعلنا علامة حفص الصاد بحبرٍ، فإذا اتفقا نابَت العينُ عنهما. وأبو عمرو علامته الواو بفضة، ابن كثير علامته الثاء بخضرة، نافع علامته النون بصفرة، حمزة علامته الحاء بخمري، الكسائي علامته الكاف بِلازَوَرْد، ابن عامر علامته الألف بحمرة، يعقوب الحضرمي علامته الياء بسواد، ومن شاء كتب هذه العلامات بسواد»[١].

ثم استعمل الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في منظومته «حرز الأماني ووجه التهاني» الرموز الحرفية في الدلالة على القراء، حيث رمز لكل قارئ بحرف، كما رمز لكل راوٍ من الرواة بحرفٍ أيضاً، وأشار إلى ذلك بقوله[٢]:

جعلتُ أبا جادٍ على قارئٍ ... دليلاً على المنظوم أوَّلَ أوَّلا

(١) البديع (ص١٢١، ١٢٢).

(٢) حرز الأماني ووجه التهاني للإمام الشاطبي، البيت رقم (٤٥).

فجعل حروف «أبجد هوز حطي... إلخ» رموزاً للقراء والرواة عنهم على النحو الآتي:

(أبج): الألف لنافع، والباء لقالون، والجيم لورش.

(دهز): الدال لابن كثير، والهاء للبزي، والزاي لقنبل.

(حطي): الحاء لأبي عمرو البصري، والطاء للدوري، والياء للسوسي.

(كلم): الكاف لابن عامر، واللام لهشام، والميم لابن ذكوان.

(نصع) النون لعاصم، والصاد لشعبة، والعين لحفص.

(فضق) الفاء لحمزة، والضاد لخلف، والقاف لخلاد.

(رست) الراء للكسائي، والسين لأبي الحارث، والتاء للدوري.

وبهذا انتهى الترميز الحرفي لكل واحد من القراء السبعة ورواييه.

وبما أنه بقي من حروف أبجد بقية، فجعلها الإمام الشاطبي رموزاً لجماعة من القراء على النحو الآتي.

(ث): للكوفيين، وهم عاصم وحمزة والكسائي.

(خ): للقراء الستة، وهم السبعة ما عدا نافعاً.

(ذ): للكوفيين وابن عامر.

(ظ) للكوفيين وابن كثير.

(غ) للكوفيين وأبي عمرو.

(ش) لحمزة والكسائي.

وأما حرف (و) فجعله فاصلاً يأتي به بعد الانتهاء من ذكر الكلمة القرآنية وذكر من يقرأ بها، كما قال[1]:

..... متى تنقضي آتيك بالواو فيصلا

(١) حرز الأماني ووجه التهاني للإمام الشاطبي، البيت رقم (٤٦).

وقد سار الإمام ابن الجزري في طيبة النشر على الرموز المذكورة في الشاطبية للقراء السبعة ورواتهم، وأما الرموز الحرفية الجماعية في الشاطبية، فاستعملها الإمام ابن الجزري في الدلالة على ما زاد على السبعة من القراء ورواتهم، كما يلي:

(تخذ): الثاء لأبي جعفر، والخاء لابن وردان، والذال لابن جماز.

(ظغش) الظاء ليعقوب، والغين لرويس، والشين لروح.

وجعل الواو فاصلاً كما فعل الشاطبي، ولم يجعل لخلف العاشر رمزاً لأنه لم ينفرد.

ومع أن ابن الجزري تبع الشاطبي في رموز القراء السبعة ورموز رواتهم، إلا أن له اصطلاحاً خاصاً في رمز الجيم لورش، حيث جعل هذا الرمز لإحدى الطريقين عن ورش في أبواب الأصول، وجعله للطريقين معاً في باب فرش الحروف.

وهذه المسألة هي التي سيتناولها البحث في المباحث الآتية، وبالله التوفيق.

المبحث الأول
مدلول رمز ورش في طيبة النشر

المطلب الأول: مدلول رمز الجيم إجمالاً، مع ذكر أقوال الشراح في ذلك:

تبع الإمامُ ابنُ الجزري في منظومته «طيبة النشر» الإمامَ الشاطبيَّ في استعمال رمز حرف (الجيم) لورش، ولكنه زاد اصطلاحاً آخر نتيجةً لكثرة الخلاف بين طريقي ورش في الأصول، فقال[1]:

وحيث جا رمزٌ لورشٍ فَهْوَ ... لأزرقٍ لدى الأصول يُرْوى
والأصبهاني كقالون، وإنْ ... سَمَّيتُ ورشاً فالطريقان إذنْ

حاصل ما في البيتين: أنه جعل رمز (ج) خاصّاً بالأزرق عن ورش في أبواب الأصول، فحيث جاء هذا الرمز في أبواب الأصول من طيبة النشر، فهو للأزرق دون الأصبهاني، ويكون الأصبهاني حينئذٍ موافقاً لقالون. هذا في أبواب الأصول، أما في باب فرش الحروف، فالرمز دالٌّ على الطريقين الأزرق والأصبهاني معاً. وإن أتى بالاسم الصريح لورش، فهو دالٌّ على الطريقين الأزرق والأصبهاني على حدٍّ سواء، وبنحو هذا قال شُرَّاح الطيّبة.

أقوال شراح طيبة النشر:

قال ابن الناظم في الحواشي الصيِّبة: «بيَّن في هذين البيتين اصطلاحه في حكم طريق ورش، فحيث جاء رمزٌ لورش في الأصول؛ فإن المراد بالرمز الأزرق عن ورش، ويكون حكم طريق الأصبهاني عنه مثل رواية قالون، فإن صرَّح باسم ورش فيكون الحكم ثابتاً له من الطريقين»، وذكر لذلك أمثلةً، ثم قال: «وأخبر بقوله: «لدى الأصول» أن هذا الاصطلاح مخصوصٌ بالأصول دون الفرش، وأنه إذا رمز لورش أو صرَّح باسمه في الفرش، فيكون ذلك الحكم له من الطريقين»[2].

(١) ينظر: طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، البيتان (٣٩، ٤٠).
(٢) الحواشي الصيِّبة في شرح الطيبة، لابن الناظم أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ص٢٠٨، ٢٠٩).

وقال في شرح طيبة النشر: «ومن هنا أخذ في بيان اصطلاحه، فذكر في ذلك أنه إذا جاء رمز ورش - وهو الجيم - فلا يخلو إما أن يكون في الأصول، وهي الأبواب المذكورة إلى الفرش كما سيأتي بيانه، فإنها تدل على ورش من طريق الأزرق، ويكون من طريق الأصبهاني كقالون، وذلك لأن الخلاف من طريقي الأزرق والأصبهاني في الأصول كثير، فلا بد من إفراده لئلا يقع التركيب، فإن اتفق الأزرق والأصبهاني في حرفٍ سَمَّى ورشاً باسمه. وأما إذا وقع رمز ورش في الفرش، فالمراد به ورش من الطريقين، ولم يخرج عن ذلك إلا في حرف واحد وهو ﴿أَصْطَفَى﴾ في الصافات [١٥٣] ذكر فيه الخلاف عن ورش، وهو مفرعٌ على الطريقين، فالوصل للأصبهاني والقطع للأزرق كالجماعة، واغتفر له ذلك لأنه لا تركيب فيه»(١).

وقال النويري: «أيْ كل موضع جاء فيه رمز ورش المذكور أولاً - وهو الجيم - فلا يخلو إما أن يكون في الفرش أو في الأصول، فإن كان في الفرش فهو لورش من طريقيه، أو في الأصول فهو لورش من طريق الأزرق خاصة، وتكون قراءة الأصبهاني كقراءة قالون حينئذٍ دائماً، وإن ذكر ورشاً بصريح اسمه دخل الطريقان معاً»(٢).

وقال محمد السَمَنُّودي: «أخذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بيان اصطلاحه، فذكر في ذلك أنه إذا جاء رمزٌ لورش - وهو الجيم - فلا يخلو إما أن يكون في الأصول، وهي الأبواب المذكورة إلى الفرش كما سيأتي بيانه، فإنها تدل على ورش من طريق الأزرق، ويكون من طريق الأصبهاني كقالون، وذلك لأن الخلاف من طريقي الأزرق والأصبهاني في الأصول كثير، فلا بد من إفراده؛ لئلا يقع التركيب، فإن اتفق الأزرق والأصبهاني في حرفٍ سمَّى ورشاً باسمه، أما إذا وقع رمز ورش في الفرش، فالمراد به ورشٌ من الطريقين، ولم يخرج عن ذلك إلا في حرف واحد، وهو ﴿أَصْطَفَى﴾ في الصافات [١٥٣]، ذكر فيه الخلاف عن ورش، وهو مفرَّع عن الطريقين، فالوصل للأصبهاني، والقطع

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري المعروف بابن الناظم (٣٠٤/١).
(٢) شرح طيبة النشر، لأبي القاسم محمد بن محمد النويري (٢١٣/١).

للأزرق كالجماعة، واغتفر له ذلك؛ لأنه لا تركيب فيه»[1].

وقال التِّرْمَسي: «وحيث ورد (رمزٌ لورش) فهو لأحد طريقيه فقط (لأزرقٍ لدى) أبواب (الأصول يُروى)؛ لكثرة الخلاف بينه وبين الأصبهاني فيها دون الفرش، فلا بد من إفراده لئلا يقع التركيب، ويكون رواية ورش لطريقه الآخر (الأصبهاني) كرواية قالون، وهذا كله في الأصول، وأما إذا وقع رمز ورش في الفرش، فالمراد به ورشٌ من الطريقين، ولم يخرج عن ذلك إلا في موضع واحد، وهو قوله في الصافات: «وصل اصطفى جد خلف ثم» ذكر فيه الخلاف عن ورش، وهو مفرَّع على الطريقين، فالوصل للأصبهاني، والقطع للأزرق»[2].

وقال موسى بن جار الله: «رمز ورش في بيان الأصول لأزرقٍ، وفي فرش الحروف لطريقيه، فإذا جاء رمز لورش وهو (ج)، فإن كان في الأصول فإنه يدل على ورش من طريق الأزرق، ويكون من طريق الأصبهاني كقالون. وإن كان في الفرش فالمراد به ورش من طريقيه الأزرق والأصبهاني. ولم يخرج الناظم عن اصطلاحه ذلك إلا في حرف واحد، وهو ﴿أَصْطَفَى﴾ في الصافات، ذكر فيه الخلاف عن ورش، وهو مفرَّعٌ على الطريقين، فالوصل للأصبهاني، والقطع للأزرق»[3].

وقال الدكتور محمد سالم محيسن: «أخبر ابن الجزري في هذين البيتين بأنه تارة يرمز لورش بالجيم، وأخرى يذكر اسمه صريحاً:

فإذا رمز له بالجيم وكان ذلك في الأصول، فحينئذ يكون المقصودَ ورشٌ من طريق الأزرق، وتكون قراءة ورش من طريق الأصبهاني مثل قراءة قالون.

وإذا رمز له بالجيم وكان ذلك في الفرش، فحينئذ يكون المقصودَ ورشٌ من الطريقين.

---

(١) سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر، لمحمد بن حسن السَّمَنُّودي (١/١٢٣، ١٢٤).

(٢) ينظر: غُنْيَةُ الطلبة بشرح الطيبة لمحمد محفوظ بن عبد الله التِّرمسي المكي (١/٤٠٠ - ٤٠٤) بشيء من الاختصار.

(٣) شرح طيبة النشر، لموسى بن جار الله روستوفدوني (ص٧).

أمّا إذا سمّى ورشاً باسمه صريحاً، فإن المقصود حينئذ ورش من الطريقين، سواء كان ذلك في الأصول، أو الفرش»[1].

وقال الشيخ محمد الصادق قمحاوي: «كل موضع جاء فيه الرمز الخاص بورش - وهو الجيم - إما أن يكون في الأصول أو في الفرش، فإن كان في الأصول، فالمراد به ورش من طريق الأزرق خاصة، وحينئذٍ تكون قراءة الأصبهاني كقراءة قالون، هذا هو منطوق البيتِ الأول والشطرِ الأول من البيت الثاني، ويؤخذ من المفهوم أنه إذا جاء الرمز في الفرش كان المراد به ورشاً من الطريقين: الأزرق والأصبهاني. ومعنى قوله: «وإن سميتُ ورشاً... إلخ»: أنه إذا ذكر ورشاً باسمه الصريح، فالمراد به ورشٌ من الطريقين، سواء كان ذلك في الأصول أم في الفرش»[2].

وقال الشيخ إيهاب فكري: «أخذ في بيان اصطلاحه، فذكر في ذلك أنه إذا جاء رمز لورش وهو الجيم فلا يخلو إما أن يكون في الأصول وهو الأبواب المذكورة إلى الفرش كما سيأتي بيانه، فإنها تدل على ورش من طريق الأزرق، ويكون من طريق الأصبهاني كقالون، فإن اتفق الأزرق والأصبهاني في حرفٍ سمَّى ورشاً باسمه، وأما إذا وقع رمز في الفرش فالمراد به ورشٌ من الطريقين.

والمراد: أن الأصبهاني لا يكون كقالون إلا عند ذكر رمز الأزرق في الأصول، أما حيث لا يُذكر رمز الأزرق فالأصبهاني كالأزرق، فإذا ذُكر رمز قالون فقط نحو «اقصرهن كم خلف ظبي بن ثق» لا يكون الأصبهاني كقالون، فليس للأصبهاني القصر في (يؤده) وأخواتها كقالون»[3].

المقارنة بين أقوال شراح طيبة النشر:

اتفقوا على ما يأتي:

(١) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد سالم محيسن (٦٩/١) مع حذف الأمثلة اختصاراً.
(٢) الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري، لمحمد الصادق قمحاوي (ص٤٧، ٤٨).
(٣) تقريب الطيبة (ص٣١).

- إذا جاء الرمز الخاص بورش - وهو الجيم - في الأصول، فالمراد به ورش من طريق الأزرق خاصة، ويكون الأصبهاني كقالون.
- إذا جاء الرمز في الفرش كان المراد به ورشاً من الطريقين: الأزرق والأصبهاني.
- إذا ذكر ورشاً باسمه الصريح، فالمراد به ورشٌ من الطريقين، سواء كان ذلك في الأصول أم في الفرش.

هذا ما يؤخذ منطوقاً ومفهوماً من البيتين المذكورين في الطيبة.

وأما ما اختلفت فيه الشروح فهو على النحو الآتي:

- زاد ابن الناظم في شرح طيبة النشر: أنه لم يخرج عن قاعدته في الفرش إلا في موضع واحد وهو ﴿أَصْطَفَى﴾ في الصافات [١٥٣] ذكر فيه الخلاف عن ورش، وهو مفرَّع على الطريقين، فالوصل للأصبهاني والقطع للأزرق. وافقه السمنودي والتَّرمسي وموسى بن جار الله. وهو كلامٌ صحيحٌ لا غبار عليه، نص عليه ابن الجزري في النشر عند موضع الصافات، فقال: «واختلفوا في ﴿أَصْطَفَى﴾ فقرأ أبو جعفر بوصل الهمزة على لفظ الخبر، فيبتدئ بهمزة مكسورة. واختُلِفَ عن ورش، فروى الأصبهاني عنه كذلك، وهي رواية إسماعيل بن جعفر بن نافع، وروى عنه الأزرق بقطع الهمزة على لفظ الاستفهام، وكذلك قرأ الباقون»[1].
- وقال ابن الناظم في شرح الطيبة أيضاً: «فإن اتفق الأزرق والأصبهاني في حرفٍ سَمَّى ورشاً باسمه» وتبعه السمنودي وإيهاب.

وهذا الحكم لا يدل عليه البيت؛ لأن البيت يقول: «وإن سميت ورشاً فالطريقان إذن»، ولم يقل ما معناه: «وإن اتفق الطريقان سميتُ ورشاً»، فهناك فرقٌ بين العبارتين وما ذكره من أنه إذا اتفق الأزرق والأصبهاني سمى ورشاً باسمه، ليس بحكمٍ لازمٍ، بل قد يتفق الأزرق والأصبهاني ولا يسمي ورشاً باسمه، فيكتفي بدخول ورش تحت رمز نافع أو حِرمٍ أو سما أو نحو ذلك.

(١) النشر في القراءات العشر (٢/٣٦٠).

- وانفرد الشيخ إيهاب بمفهوم استنبطه من البيت لم أجده في كلام الشراح السابقين، فقال: «والمراد أن الأصبهاني لا يكون كقالون إلا عند ذكر رمز الأزرق في الأصول، أما حيث لا يُذكر رمز الأزرق فالأصبهاني كالأزرق».

وهذا المعنى لم يدل عليه لفظ البيت لا منطوقاً ولا مفهوماً، فارجع إلى كلام الشراح وخصوصاً الشيخ محمد الصادق قمحاوي، فقد أجاد في البيان والكشف عن منطوق البيت ومفهومه، وسيأتي مزيد مناقشة لهذا المفهوم - إن شاء الله تعالى - في المطلب الثالث الذي بعنوان: هل يلزم الإتيان برمز الجيم للدلالة على الخلاف بين طريقي ورش؟

ومن الجدير بالتنبيه عليه هنا: عدم تطرُّق الشراح إلى ما سيأتي من موافقة الأصبهاني للأزرق في باب الياءات الزوائد، وقد نبه عليه الشيخ محمد تميم الزعبي في تحقيقه للطيبة حيث ذكر ملخص مدلول رمز الأزرق فقال: «تنبيه: (ج) هذا الرمز لورش من طريق الأزرق فقط في الأصول، ما عدا ياءات الزوائد فمن طريقي الأصبهاني والأزرق، وأما في الفرش فالجيم للأصبهاني والأزرق معاً، إلا في كلمة واحدة وهي قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى﴾ في سورة الصافات، فالخلاف مفرَّعٌ: القطع للأزرق، والوصل للأصبهاني، والله أعلم»[1].

وهذا التفصيل من أجمع وأحسن ما قيل ضبطاً وتحريراً في مدلول رمز (ج).

على أنه سيأتي في المطلب الثاني مواضع في الأصول ورد فيها رمز (ج) للأزرق، ومع هذا فقد وافق الأصبهانيُّ الأزرقَ، ولكن ليس من جهة الرمز (ج)، بل من شاهدٍ آخر في الطيبة كأن ينصَّ على اسم الأصبهاني في موضع آخر غير الموضع الذي رمز فيه برمز (ج)، أو يسمي ورشاً باسمه في وجهٍ، ثم يزيد وجهاً للأزرق ويرمز برمز (ج)، كما سيأتي بيانه في الجدول الآتي.

(١) طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وصححه وراجعه الشيخ محمد تميم الزعبي (ص١٣٣).

المطلب الثاني: مدلول رمز الجيم تفصيلاً، مع سرد مواضعه في أبواب الأصول:

يهدف هذا المطلب إلى استقصاء مواضع رمز (ج) في أبواب الأصول وبيان مدلوله تفصيلاً، والخروج بإحصائية تبيِّنُ عددَ المواضع وتفصيلَ مدلولاتها.

ورد رمز (ج) في أبواب الأصول في ثمانية وعشرين موضعاً، ثمانية مواضع منها في باب الياءات الزوائد، وعشرون موضعاً في سائر أبواب الأصول.

أما مواضع الرموز التي في الياءات الزوائد، فوافق فيها الأصبهانيُّ الأزرقَ؛ لأن الناظم قال في آخر هذا الباب[1]:

..... والأَصبهانيُّ كالأَزرقِ استقرّ

وأما سائر المواضع - وهي عشرون موضعاً - فكان الأصبهاني فيها كقالون جَرْياً على القاعدة، ولم يخرج عن ذلك إلا في خمسة مواضع لم يوافق فيها قالون؛ لشاهدٍ آخر كأن يَنُصَّ على اسم ورش أو على اسم الأصبهاني صراحةً.

وبيان هذه المواضع في الجدول الآتي:

رقم الموضع	رقم البيت	نص البيت الذي ورد فيه رمز (ج)	هل الأصبهاني كقالون؟
١	١٠٨	فاسكت وصل والخلف كم حما جلا	الأصبهاني كقالون
٢	١٦٢	إن حرف مد قبل همز طولا جد	الأصبهاني كقالون
٣	١٧٥	وخلف ذي الفتح لوى أبدل جلا خُلْفاً	الأصبهاني كقالون
٤	١٩٩، ٢٠٠	وقيل تبدلُ مدّاً زكا جوداً	ليس الأصبهاني كقالون؛ لأنه داخل في البيت [١٩٩]: وسهل الأخرى رويس قنبل ورشٌ وثامنٌ

(١) طيبة النشر، البيت رقم (٤٢٣).

رقم الموضع	رقم البيت	نص البيت الذي ورد فيه رمز (ج)	هل الأصبهاني كقالون؟
٥	٢٠٨	والذئب جانيه روى	ليس الأصبهاني كقالون؛ لأن الإبدال سبق له في البيت [٢٠٥]: والأصبهاني مطلقاً
٦	٢٠٩	وبئس بئر جُد	ليس الأصبهاني كقالون؛ لأن الإبدال سبق له في البيت [٢٠٥]: والأصبهاني مطلقاً
٧	٢١١، ٢١٢	والفاءَ من نحو يؤده أبدلوا جد ثق	ليس الأصبهاني كقالون؛ لأنه قال بعد ذلك في البيت [٢١٢]: ويُبدل للأصبهاني مع فؤاد إلا مؤذن
٨	٢٢٢	أريت كلاً رم وسهلها مدا هأنتم حاز مداً أبدل جدا	الأصبهاني كقالون
٩	٢٢٦	النسيء ثمره جني	الأصبهاني كقالون
١٠	٢٥٩	وجثا بالظا	الأصبهاني كقالون
١١	٢٩٧	وقلل الرا ورؤوس الآي جِف	الأصبهاني كقالون
١٢	٣٠٢	قللهما كُلا جرى	الأصبهاني كقالون
١٣	٣٠٦	وتقليلٌ جوى للباب	الأصبهاني كقالون
١٤	٣٠٨	توراةَ جد والخُلفُ فضلٌ بُجِّلا	ليس الأصبهاني كقالون، وليس كالأزرق أيضاً؛ لأنه يقرأ بإمالة (التوراة) إمالةً كبرى كما في البيت [٣٢٢]: وغيرها للأصبهاني لم يُمل

رقم الموضع	رقم البيت	نص البيت الذي ورد فيه رمز (ج)	هل الأصبهاني كقالون؟
١٥	٣٠٩	وكيف كافرين جاد	الأصبهاني كقالون
١٦	٣١٨	وتحت صحبة جنا الخُلفُ	الأصبهاني كقالون
١٧	٣٢١	وتحت ها جئ	الأصبهاني كقالون
١٨	٣٢١	حا حلا خُلفٌ جلا	الأصبهاني كقالون
١٩	٣٩٩	ولي فيها جنا	الأصبهاني كقالون
٢٠	٤٠٣	ومحياي به ثبتٌ جنح خُلْفٌ	الأصبهاني كقالون
٢١	٤٠٩، ٤١٠	وتسألنِ ثقِ حماً جنا	الأصبهاني كالأزرق؛ لقوله في الياءات الزوائد في البيت [٤٢٣]: والاَصبهاني كالاَزرق استقر
٢٢	٤١٠، ٤١١	ويدع الداع حم هد جد ثوى	الأصبهاني كالأزرق؛ لقوله: والاَصبهاني كالاَزرق استقر
٢٣	٤١١	والباد ثق حق جنن	الأصبهاني كالأزرق؛ لقوله: والاَصبهاني كالاَزرق استقر
٢٤	٤١٢	وكالجواب جا حق	الأصبهاني كالأزرق؛ لقوله: والاَصبهاني كالاَزرق استقر
٢٥	٤١٨	وافق بالوادي دنا جد	الأصبهاني كالأزرق؛ لقوله: والاَصبهاني كالاَزرق استقر
٢٦	٤١٩	ودعاءِ في جُمَع	الأصبهاني كالأزرق؛ لقوله: والاَصبهاني كالاَزرق استقر

رقم الموضع	رقم البيت	نص البيت الذي ورد فيه رمز (ج)	هل الأصبهاني كقالون؟
٢٧	٤١٩، ٤٢٠	التلاقِ معْ تَنادِ خذ دم جل وقيل الخلف بُر	الأصبهاني كالأزرق؛ لقوله: والَاصبهاني كالَازرق استقر
٢٨	٤٢٢	وعيدي ونذر... تردين ينقذون جود	الأصبهاني كالأزرق؛ لقوله: والَاصبهاني كالَازرق استقر

خلاصة ما في الجدول:

١. ورد رمز (ج) في أبواب الأصول (٢٨) مرةً، منها (٢٠) موضعاً في أبواب الأصول غير باب الزوائد، و(٨) مواضع في باب الزوائد.

٢. في المواضع الثمانية في باب الزوائد وافق الأصبهاني الأزرقَ ولم يوافق قالون؛ لقول الناظم في آخر هذا الباب «والأصبهاني كالازرق استقر».

٣. أما العشرون موضعاً الباقية، فجرى فيها الأصبهاني على القاعدة، فوافق قالون في خمسة عشر موضعاً، ولم يوافقه في خمسة مواضع مُخَصَّصة من عموم قوله: «والأصبهاني كقالون»، والمخصِّصُ لها شاهدٌ خاصٌّ ينصُّ على الأصبهاني أو اسم ورش.

المطلب الثالث: هل يلزم الإتيان برمز الجيم للدلالة على الخلاف بين طريقي ورش؟

هذا المطلب مخصصٌ لمناقشة المفهوم الذي انفرد به شرح تقريب الطيبة من بين سائر الشروح، وهو قوله: «والمراد أن الأصبهاني لا يكون كقالون إلا عند ذكر رمز الأزرق في الأصول، أما حيث لا يُذكر رمز الأزرق فالأصبهاني كالأزرق، فإذا ذُكر رمز قالون فقط نحو «اقصرهن كم خلف ظبى بن ثق» لا يكون الأصبهاني كقالون، فليس للأصبهاني القصر في (يؤده) وأخواتها كقالون»[١].

(١) تقريب الطيبة (ص٣١).

هذا المفهوم ذكره الشارح في شرح بيت رمز ورش: «وحيث جا رمزٌ لورشٍ... إلخ»

يلاحظ أن معنى البيت يدور حول مجيء رمز لورش أو مجيء الاسم الصريح لورش، أما عدم ذكر الرمز أو الاسم فهو مسكوتٌ عنه، فقول الشارح: «أما حيث لا يُذكر رمز الأزرق فالأصبهاني كالأزرق» لا يدل عليه البيت منطوقاً ولا مفهوماً، بل هو مسكوتٌ عنه، والمسكوت عنه في البيت يحتمل عدة حالات، ومجيء رمز قالون فقط هو إحدى هذه الحالات.

فقوله: «فإذا ذُكر رمز قالون فقط نحو (اقصرهن كم خلف ظبى بن ثق) لا يكون الأصبهاني كقالون» حالة واحدة، أوردها الشارح وسكت عن باقي الحالات، فلا يمكن أن نعمم حكمها على الجميع.

فمن الحالات التي لم يذكرها الشارح: أن يذكر الناظم رمز نافع - وهو الألف - ويُتبعه بذكر الخلاف، فيكون الخلاف لكلا الراويين، أعني قالون وورشاً، بمعنى يكون لقالون وجهان، وكذلك لورش وجهان.

ولكن هل يكون لكل واحد من الطريقين عن ورش وجهان؟ أي هل يكون للأزرق وجهان؟ ويكون للأصبهاني كذلك وجهان؟

الجواب: ليس بالضرورة أن يكون الخلاف لكلا الطريقين؛ لأن الخلاف عن الراوي ليس كالخلاف عن القارئ، فالخلاف عن القارئ يقتضي الخلاف عن كلا الراويين كما هو معلومٌ، ولكن الخلاف عن الراوي لا يقتضي بالضرورة الخلاف عن كلا الطريقين، فقد يَرِد الخلاف لكلا الطريقين، وقد يَرِد الوجهان من أحدهما والآخر له وجهٌ واحد، وقد ينفرد كلٌّ من الطريقين بوجه، فيكون الخلاف مفرَّعاً على الطريقين كما في كلمة (اصطفى). والسبب في ذلك أن مرجع تحرير الخلاف عن الراوي يعود إلى ما فصَّله في النشر من الطرق وبيَّنه من الكتب، حيث قال: «وفائدة ما عيّناه وفصّلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب، فإنها إذا مُيِّزَتْ وبُيِّنَتْ ارتفع ذلك، والله الموفق»[1].

(١) النشر في القراءات العشر (١٩١/١).

ومن الأمثلة التي كان فيها الأصبهاني كقالون مع عدم ذكر رمز ورش (ج): موافقةُ الأصبهاني لقالون في الإظهار وجهاً واحداً في ﴿ن وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، مع أنه في الطيبة لم يأتِ برمز ورش، بل أتى برمز نافع (أ) مع ذكر الخلاف، حيث قال: «والخلف مز نل إذ هوى كنون لا قالون»[(١)].

قال ابن الناظم في الحواشي الصيِّبة: «وأظهر النون من ﴿نٓ﴾ [القلم: ١] الباقون، وهم أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقالون، وقنبل، والأصبهاني عن ورش»[(٢)].

وسيأتي الكلام عليها بالتفصيل في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

لأن المقصود بذكرها هنا الاستشهاد بها على أن الأصبهاني قد يكون كقالون مع عدم ذكر رمز الجيم.

المقصود أن الأزرق والأصبهاني قد يختلفان مع عدم ذكر رمز (ج) في الطيبة، كما تقدم، وكما في أمثلة أخرى:

مثل أن ينص على اسم الأزرق كما في باب الراءات واللامات.

ومثل أن ينص على اسم الأصبهاني كما في كلمة (به انظر).

وفيما ذُكرَ كفايةٌ ودلالةٌ على عدم صحة القول بأنه إذا لم يَرِدْ رمز (الجيم) فالأصبهاني كالأزرق مطلقاً. والله الموفق والهادي إلى الصواب.

(١) طيبة النشر، البيت رقم (٢٧٠، ٢٧١).

(٢) الحواشي الصيِّبَة (ص٨٢٦، ٨٢٧).

المبحث الثاني
اقتراح إضافة رمز (ج) إلى بيت الغنة وما قيل فيه

المطلب الأول: التعديل المقترح لبيت الغنة في اللام والراء بين القبول والرد:

مسألة الغنة في اللام والراء من الزيادات التي زادها ابن الجزري في النشر وطيبة النشر على ما في الشاطبية والدرة، حيث ذكر لكل القراء العشرة ما عدا صحبة وجهين، هما:

١. إدغام النون الساكنة والتنوين بغير غنة في اللام والراء - كما هو المشهور -.
٢. إدغامهما بغنة في اللام والراء، وهو وجهٌ صحيحٌ في النشر وطيِّبته لغير مرموز «صحبة»، وهم من عدا شعبة وحمزة والكسائي وخلف.

وإلى الوجهين أشار بقوله في الطيبة[١]:

وادغِمْ بلا غنة في لامٍ ور وهي لغير صحبةٍ أيضاً تُرى

ومقتضى ذلك إتيان الوجهين لكلٍ من نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وأبي جعفر ويعقوب[٢]، وأما مرموز صحبة فلهم وجهٌ واحد، وهو عدم الغنة.

وقد سبق أن الخلاف عن القارئ يقتضي الخلاف لكلا الراويين عنه، وهو كذلك، فلكل من قالون وورش وجهان.

ولكن هل يقتضي ذلك الوجهين لكلا الطريقين عن ورش؟

لا يمكن القول بأنه يقتضيه؛ لأن مرجع ذلك إلى ما فُصِّلَ في النشر من ذكر الطرق والكتب، وقد تبيَّن من استقراء كلام النشر أن الوجهين وردا عن الأصبهاني عن ورش، وأن وجهاً واحداً - وهو عدم الغنة - ورد عن الأزرق عن ورش كما حققه الشيخ المتولي[٣].

(١) ينظر: طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، البيت (٢٧٥).
(٢) ينظر: النشر (٢/٢٢، ٢٣).
(٣) ينظر: البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق، لمحمد بن أحمد المتولي، تحقيق: د. عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثالث عشر، جمادى الآخرة (١٤٣٣هـ) (ص ٤١٨).

ولما كان الأزرق عن ورش لا غنة له وجهاً واحداً - على القول الراجح - اقترح بعض الشيوخ تعديل بيت الطيبة من «وهي لغير صحبة أيضاً تُرى» إلى «وهي لغير صحبة جُوداً تُرى» ليُستفاد من البيت أن الأزرق مثل «صحبة» لا غنة له.

فذكر الشيخ محمد تميم الزعبي في تحقيقه لطيبة النشر في حاشية هذا البيت ما نَصُّهُ: «ولو قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهي لغير صحبة جُوداً تُرى» لكان أفضل كما قال بعض الأفاضل؛ لأن الأزرق ليس له الغنة في اللام والراء كما حققه العلامة المتولي»[1].

وقد اعترض على ذلك الدكتور سامي عبد الشكور، فقال: «ما كان ينبغي لضابط ومصحح طيبة النشر أن يقول في هامش المتن: «ولو قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهي لغير صحبة جُوداً تُرى» لكان أفضل؛ لأن الأزرق ليس له الغنة في اللام والراء كما حققه العلامة المتولي»، ولو ترك النص دون تعليق لكان أدعى للحق؛ لأنه بهذا التنبيه قد غيَّر أقوال ابن الجزري، وقوَّله ما لم يقل، وسيحفظ طلبة العلم إلى يوم القيامة هذا النص، وأن الأزرق لا غنة له رغم مخالفته لنصوص ابن الجزري، فهل يُعقل أن ابن الجزري يُخرج «صحبة» من الغنة وهو يعلم أن الأزرق لا غنة له ثم يُلحقه بهم! حتى تقولون: «ولو قال: صحبة جوداً ترى» لكان أفضل!! وسيأتي في المبحث الرابع المزيد من الدلائل على ثبوت الغنة للأزرق بإذن الله، ثم إن الشيخ الإزميري هو الذي حقق المسألة، وليس الشيخ المتولي كما ذكر مصحح طيبة النشر بأن المتولي هو محقق هذه المسألة فهو له تبع وجرى على رأيه»[2].

وكلام الدكتور فيه نظر من عدة وجوه:

أولها: قوله: «لأنه بهذا التنبيه قد غيَّر أقوال ابن الجزري وقوَّله ما لم يقل»، فالقولُ بأن الشيخ المحقق «قد غيَّر أقوال ابن الجزري وقوَّله ما لم يقل» غيرُ صحيح، ومبالغةٌ غير مقبولة؛ لأن الشيخ المحقق عند تحقيقه لطيبة النشر لم يُغيِّر أقوال ابن الجزري في متن الطيبة ولم يقوِّله ما لم يقُلْ، بل كان كلامُه تعليقاً في الحاشية، ولم ينسبه إلى

(١) ينظر: طيبة النشر، بتحقيق الشيخ محمد تميم الزعبي (٥٨).
(٢) ينظر: غنة الأزرق بين النفي والإثبات، للدكتور سامي عبد الشكور (ص٢٢).

ابن الجزري، بل هو حاشية منسوبة إلى المحقق، كعادة المحققين الذين يكتبون تعليقاتهم وآراءهم في حواشي الكتب التي يحققونها.

ثانيها: قوله: «وسيحفظ طلبة العلم إلى يوم القيامة هذا النص، وأن الأزرق لا غنة له رغم مخالفته لنصوص ابن الجزري»، يجاب عنه بأن نصوص ابن الجزري في الطيبة والنشر مطلقة، إذ لم تتعرض لغنة الأزرق بإثبات ولا نفي، غاية ما فيها إثبات الغنة في أحد الوجهين عن نافع، فيشمل الراويين قالون وورش، وهذا لا خلاف فيه، ولكن لا يُسلَّم أن تلك النصوص صريحة في إثبات الغنة من طريق الأزرق على وجه الخصوص، وقد عرفتَ أن القول الراجح عدم الغنة للأزرق، فلا حرجَ ولا ضيرَ أن يحفظ الطلاب إلى يوم القيامة أن الأزرق ليس له غنةٌ، فهذا من العلم النافع الذي يجري أجره على قائله

ثالثها: قوله: «ثم إن الشيخ الإزميري هو الذي حقق المسألة، وليس الشيخ المتولي كما ذكر مصحح طيبة النشر بأن المتولي هو محقق هذه المسألة فهو له تبع وجرى على رأيه». يجاب عنه بأن الإزميري وإن كان سبق المتوليَ إلى منع الغنة للأزرق مطلقاً، إلا أن المتولي هو الذي أفرد هذه المسألة في رسالتين، وحقق القول فيهما وحرره بالرجوع إلى نصوص النشر وطرقه عن الأزرق، وأجاب عن شبهات الآخذين بالغنة للأزرق، فيصدُق عليه حينئذٍ أنه حقق هذه المسألة.

رابعها: لم ينفرد الشيخ محمد تميم الزعبي بهذا الاقتراح، بل وافقه آخرون من السابقين واللاحقين.

فقد وجدتُ هذا الاقتراح في كلام عدد من الشيوخ على النحو الآتي:

- قال الشيخ محمد الصادق قمحاوي في حاشية شرحه على هذا البيت: «هذا في النسخة الأصلية، وعليه يكون للأزرق الغنة، والتحقيق أنه ليس له غنة، وقد غيَّر بعضهم لهذا الغرض لفظ «أيضاً» بلفظة «جوداً» فقال: «وهي لغير صحبة جوداً ترى»»[1].

(١) الكوكب الدري (ص٢٣٣).

- وقال الدكتور محمد سالم محيسن: «وقد رُوي أيضاً الإدغام بغنة لكلٍ من: قالون، والأصبهاني، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وأبي جعفر، ويعقوب، وذلك إشارة إلى أنه إدغام ناقص، ولذا قيل:

وادغِمْ بلا غنة في لامٍ ور وهي لغير صحبةٍ أيضاً تُرى»[1]

- وقال الدكتور أيمن سويد: «حقق العلامة المتولي - في رسالتين له - عدم مجيء الغنة للأزرق، تماماً مثل المرموز لهم بـ«صحبة»، لذلك اقترح بعض الأئمة القراء - مِن بعده - تعديلَ هذا الشطر ليصبح: وهي لغير صحبةٍ جُوداً تُرى»[2].

مما سبق تبيَّن أن هذا التعديل المقترح لم ينفرد به الشيخ محمد تميم الزعبي، بل وافقه الشيوخ المذكورون، كما أخبرني فضيلته أنه سمعه من شيخه الشيخ إبراهيم السمنودي أيضاً.

وهذا التعديل المقترح ليس تغييراً لكلام الناظم كما قيل، بل هو مثل التعديلات المقترحة والاستدراكات الكثيرة التي ذكرها شراح الشاطبية في شروحهم، فهذه الاستدراكات تُنسب إلى قائليها، بغض النظر عن صحتها ووجاهتها في نفس الأمر أو عدم ذلك، وهذا ما سوف يُناقش في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تحقيق القول في هذا التعديل المقترح:

قبل البدء في الموازنة بين قبول هذا الاقتراح أو عدم قبوله ينبغي التمييز بين مسألتين:

المسألة الأولى: مسألة منع الغنة في اللام والراء للأزرق.

والمسألة الأخرى: مسألة إضافة رمز (ج) إلى بيت الغنة ليدل على المنع.

(١) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (ص١١٣).

(٢) طيبة النشر في القراءات العشر، بتحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد (ص١٠٧).

فليس بين المسألتين ارتباطٌ وثيقٌ يقتضي إثباتاً للغنة أو نفياً، بمعنى أن القول بمنع الغنة للأزرق ليس مبنياً على إضافة رمز (ج) إلى بيت الغنة، بل دليل المنع ما فُصِّل في النشر من الكتب والطرق، وعلى ذلك اعتمد الإزميري والمتولي.

والعجيب في الأمر أن أول قائل بإضافة رمز (ج) إلى بيت الغنة ليس من المانعين لغنة الأزرق، بل من المجوِّزين لها، وهو الشيخ خليل سراج - أحد قراء طنطا - قاله في معرض الرد على منع الشيخ المتولي لغنة الأزرق.

وقد نبه على ذلك الأستاذ نادر العَنَبْتاوي (محقق رسالتي المتولي) تعليقاً على تعديل البيت إلى «وهي لغير صحبةٍ جُوداً ترى»، فقال: «مع أن الإمام المتولي لا يرى الغنة للأزرق عند اللام والراء، إلا أنه في «الشهاب الثاقب» لم يرضَ قول مَن قال: «لو قال الناظم جوداً بدل أيضاً لكان أولى»؛ لأن في ذلك عدم بيان لمن قرأ بالغنة فيهما بالخُلف. وانظره في تحقيق «الشهاب الثاقب» فإنه مهم»[1].

وقد نقل الشيخ المتولي كلام الشيخ خليل سراج في كتابه الشهاب الثقاب، وهو: «ولولا أنه درج في طيبته على ما درج عليه في النشر مِن نقل الغنة عن المستنير لمن ذُكِر؛ لأثبت رمز الأزرق في بيت الطيبة، مع رمز الذين لا يغُنُّون ولم يتركه؛ لأنه حينئذٍ إخلال ولا ضرورة؛ لأن ذِكْرَه ممكنٌ مع استقامة الوزن، فكان يقول في البيت «وهي لغير صحبة جُوداً تُرى»، فتركُ الرمزِ بلا ضرورة دليلٌ على أن الغنة ثابتةٌ له»[2].

وكذا قول الشيخ خليل سراج أيضاً: «وقوله: «ليسوا في طرق الأزرق»: كونهم ليسوا في طرق الأزرق لا يمنع صحة نقلهم عند صاحب النشر، ولولا قوة حجة نقلهم عنده لأثبت في بيت الطيبة رمز الأزرق مع رمز الذين لا يغُنُّون، فتركُ ذِكْر رمز الأزرق مع إمكانه دليلٌ على اعتبار صحة ما قالوه»[3].

(١) رسالتان في منع الغنة للأزرق (ص٢٠).
(٢) الشهاب الثاقب، مطبوع ضمن: رسالتان في منع الغنة للأزرق (ص٨٦).
(٣) المرجع السابق (ص٨٩).

ولم يرتضِ الشيخ المتولي هذا الكلام، فردَّ على قائله متعجباً من قوله فقال: «والعجب من قولك فكان يقول - أي إن كان لا غنة للأزرق - «وهي لغير صحبة جُوداً تُرى»... إلى آخره!! ألم تعلم أنه لو قال ذلك؛ لتعيَّنتْ لغير مدلول هذا الرمز، وإنما قال: «أيضاً» لينص لمن هي لهم على الخلاف، ولو قال: «جُوداً» بدل «أيضاً» لفات ذلك»[1].

وهذه لفتةٌ مهمةٌ في فهم بيت الغنة، وهي أنه لا يصح أن يُوضع مكانها رمز (ج)؛ لأن كلمة «أيضاً» في البيت تدل على الوجه الثاني لغير صحبة، وهو الغنة. حيث إن المعنى: وأدغمْ بلا غنة في اللام والراء لجميع القراء، وأدغم بالغنة أيضاً للقراء غير صحبة.

فلو حُذفت كلمة «أيضاً» أو استُبدل بها كلمة الرمز في «جُوداً»؛ لفاتَت دلالة الخلاف لغير صحبة، ولأدَّى ذلك إلى وجوب وتعيُّن الغنة لغير المرموز لهم كما قال الشيخ المتولي.

وهو قولٌ ظاهرٌ جليٌّ في أن الصواب عدم تعديل البيت، ليبقى البيت دالاً على الخلاف لغير «صحبة»، ومنهم ورشٌ في الجملة، حيث ورد عنه الوجهان، ولكن من حيث التفصيل: فللأصبهاني عنه الوجهان، وللأزرق وجه عدم الغنة فقط، كما يظهر من تتبُّع الكتب والطرق في النشر.

تنبيه: وقع في بعض النسخ المطبوعة تلوين الألف من كلمة «أيضاً» باللون الأحمر، وهو خطأ مطبعي؛ لأن الألف في «أيضاً» هنا ليست رمزاً لنافع، فكلمة «أيضاً» بتمامها دالةٌ على الخلاف؛ أي ولهم أيضاً وجهٌ آخر.

(١) المرجع السابق (ص٩٨).

المبحث الثالث
أمثلة للأخطاء في مفهوم رمز ورش

المطلب الأول: مسألة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ للأصبهاني:

مسألة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ من المسائل المختلف فيها عن ورش بين الإظهار والإدغام، ولم يُختلف في إظهارها عن قالون، بخلاف ﴿يسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [يس: ١، ٢] فقد ورد الخلاف فيها بين الإظهار والإدغام لقالون وورش.

وإلى ذلك أشار في طيبة النشر بقوله[١]:

..... وَيَاسِينَ رَوَى ظَعْنٌ لِوَى وَالْخُلْفُ مِزْ نَلْ إِذْ هوَى

كَنُونَ لَا قَالُـونَ..... .....

إذن فقد ورد الخلاف عن ورش في ﴿يسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ كما في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾، وعُلِمَ مما سبق أن ورود الخلاف عن الراوي لا يقتضي بالضرورة الخلافَ عن كلا الطريقين عنه، ومرجع ذلك إلى ما فُصِّل في النشر من ذكر الطرق والكتب، وبناءً على ذلك فقد بيَّن المحققون أن للأزرق عن ورش وجهين في كلا الموضعين، وأن للأصبهاني وجهين في ﴿يسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾، والإظهار فقط في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾، فيكون الأصبهاني في هذا الموضع كقالون، وهذه المسألة شبه إجماعٍ من المحررين، بل عزاها الشيخ الخليجي لكل المحررين - كما سيأتي - لكن بعض الشيوخ المعاصرين انتقدوا الأخذ بوجهٍ واحدٍ للأصبهاني، وأخذوا بوجهين في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ بناءً على أصول أصَّلوها، منها: أنه لا بد من ذكر رمز (ج) ليدل على الخلاف بين الأصبهاني والأزرق، وأنه لا يكون الأصبهاني كقالون إلا إذا ذُكِرَ رمز (ج)، وقد تقدَّم نقدُ هذا المفهوم وبيان ما فيه، ولكن المقصود من هذا المبحث ذكر بعض الأمثلة التي بُنيت على هذا المفهوم غير الصحيح.

(١) ينظر: طيبة النشر، البيتان (٢٧٠، ٢٧١).

فمن ذلك قول الشيخ إيهاب فكري: «منعَ الشيخُ الضبّاعُ قراءة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ بالإدغام في وجهٍ عن الأصبهاني، اتباعاً لما اختاره الإمام الإزميري في بدائع البرهان حيث قال: «ولا خلاف عنه في إظهار ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾»، وقد أطلق الخلاف عن ورش من طريقيه في النشر وشرح الطيبة لابن الناظم وإتحاف فضلاء البشر، ونص عليه في كتاب المبهج وكتاب الإعلان، فلا حجة لدى من منعه.

ولا بد أن يُذكر رمز ورش أي: الجيم في نظم الطيبة حتى يكون طريق الأصبهاني في هذا الحرف كقالون، وهذا لم يقع في هذا الموضع، بل قد ذكر رمز نافع كله حيث قال: «والخلف مز نل إذ هوى»[1].

والتعليق عليه في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: قوله «منع الشيخ الضباع قراءة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ بالإدغام في وجهٍ عن الأصبهاني، اتباعاً لما اختاره الإمام الإزميري في بدائع البرهان».

قلت: لم ينفرد بذلك الإزميري والضباع بالأخذ للأصبهاني بوجه الإظهار فقط، فقد سبقهما إلى ذلك ابن الناظم في الحواشي الصيِّبَة، فقال: «وأظهر النون من ﴿نٓ﴾ الباقون، وهم أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر وقالون وقنبل والأصبهاني عن ورش»[2]. وهو نصٌّ نفيسٌ في هذه المسألة عن ابن الناظم الذي يُعَدُّ من أوائل شراح الطيبة إن لم يكن أوَّلهم.

وقال به مِن بعده عامةُ المحررين على اختلاف مناهجهم ومدارسهم، فليس القول به مقتصراً على الإزميري ومن وافقه، بل وافقهم أتباع المنصوري، وهذه بعض نصوصهم:

قال الشيخ مصطفى بن علي بن عمر الميهي في تحريراته: «الإظهار للأصبهاني فقط، وإن كان ظاهر المتن والإتحاف إثبات الخُلف له وللأزرق»[3].

---

(١) مفردة الأصبهاني (ص٣٢٨).
(٢) الحواشي الصيِّبَة (ص٨٢٦، ٨٢٧).
(٣) فتح الكريم الرحمن في تحرير بعض أوجه القرآن (ص٤١٧).

وقال الشيخ محمد بن محمد بن خليل الطندتائي الشهير بالطباخ في تحريراته: «ولا يدغم نون الأصبهاني، وإن كان ظاهر الطيبة جواز الوجهين»[١].

وقال الشيخ عثمان بن راضي السنطاوي في تحريراته:

«..... وللأصبهاني اظْهِر لنونٍ تُبَجَّلا»[٢]

وقال الشيخ محمد بن محمد بن محمد هلالي الأبياري في منظومته في التحريرات:

(..... وأظهر للاصبهاني نون.....)

ثم قال في شرحه: «أي وأظهر للأصبهاني النون من قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ فقط، وإن كان ظاهر كلام الطيبة والإتحاف إثبات الخُلفُ له...، وخصصته بالإظهار فقط هنا وفاقاً للمحررين»[٣].

وقال الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخليجي في نظمه وشرحه:

«والأصبهاني اخصص له وصل اصطفى كذا له إظهارُ نونٍ عُرِفا

وقد ذكرنا في الشطر الأخير أن الأصبهاني عُرِفَ له في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ الإظهار لا غير، بخلاف ما في الطيبة المفهوم من قوله: «والخلف مز نل إذ هوى كنون لا قالون»، فإنه استثنى قالون في ﴿نٓ﴾، فبقي ورش بالخلاف من طريقيه، لكنه ذكر في النشر الخُلف عن ورش من الطريقين في ﴿يسٓ﴾، ولم يذكر عنه الخلاف في ﴿نٓ﴾ إلا من طريق الأزرق، وجرى على ذلك كل المحررين. وبالله التوفيق»[٤].

وفي كلام الخليجي من الفوائد فائدتان نفيستان:

الأولى: أن ابن الجزري لم يذكر في النشر الخلاف عن الأصبهاني في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾، بل ذكره للأزرق فقط، فكلامه في النشر يقيِّد الإطلاق المحتمل من ظاهر الطيبة.

(١) فتح العلي الرحمن في شرح هبة المنان (ص١٦٤).
(٢) النفائس المطربة في تحرير أوجه الطيبة (ص٢٣).
(٣) تحفة أولي الألباب بشرح النظم المسمى بعناية الطلاب للأبياري (ص١٤٩، ١٥٠).
(٤) شرح مقرب التحرير للنشر والتحبير (ص٢٢١).

الثانية: أن الأخذ للأصبهاني بالإظهار فقط، جرى عليه كل المحررين، وقد علَّق محققا الكتاب على هذا التعميم بما نصه: «ليس في تحريرات المنصوري ويوسف أفندي زاده ذكر تحريرات في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ فليُنظر في تعميم المؤلف، لكن نص على الإظهار فقط للأصبهاني الإمام الإزميري وهو كما ذكر المؤلف خلاف ما في الطيبة»[1]. قلتُ: عدم ذكر المنصوري ويوسف أفندي زاده لهذا الموضع لا يؤخذ منه تجويزٌ للوجهين ولا منعٌ لأحدهما، لأنهما ساكتان، ولا يُنسب لساكتٍ قولٌ، وهذه القاعدة من القواعد التي أصَّلها الشيخ إيهاب[2]، فيلزمه إعمالها هنا، فيُحمل عموم كلام الخليجي على المحررين الذين تطرقوا لهذه المسألة.

وأما عبارة «وهو كما ذكر المؤلف خلاف ما في الطيبة» فينبغي أن يُعلم أن عبارة الطيبة مطلقة ومجملة، ففيها إطلاقٌ للخلاف عن الراوي، وفيها إجمالٌ للطرق التي ورد منها الخلاف، فمَردُّ المجمَل إلى المبيَّن، ومواضع خلاف الرواة في الطيبة هو من قَبِيل المجمل، وبيانها في النشر، ولذا نظم الشيخ المنصوري نظماً سمَّاه حل مجملات الطيبة، عزا فيه أوجه الطيبة المطلقة والمجملة إلى الطرق والكتب التي بيَّنها في النشر، فكان في ذلك حلٌّ لإجمال الطيبة الذي يُعبَّر عنه بظاهر الطيبة، وليس المراد بالظاهر في قولهم: «ظاهر الطيبة»: المصطلح الأصولي، وهو المعنى الراجح، وإنما المراد ما يحتمله ظاهر الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى بيان، والله أعلم.

المسألة الثانية: قوله: «وقد أطلق الخلاف عن ورش من طريقيه في النشر وشرح الطيبة لابن الناظم وإتحاف فضلاء البشر»[3].

تقدم أن ابن الناظم في الحواشي الصيِّبة نصَّ على الأصبهاني مع الذين يُظهرون قولاً واحداً، وما ذاك إلا بعد تأمُّله لنص النشر كما فعل الإزميري لاحقاً، فوصلا

(١) شرح مقرب التحرير للنشر والتحبير (ص٢٢١).
(٢) ينظر: نقد منهج الإمامين الإزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة (ص١٠٩).
(٣) مفردة الأصبهاني (ص٣٢٨).

إلى النتيجة نفسها، والحواشي الصيِّبة قطعيُّ النسبة إلى ابن الناظم «أحمد بن محمد ابن الجزري»، بخلاف الشرح المشهور المطبوع باسم شرح طيبة النشر لابن الناظم، فنسبته إلى ابن الناظم ظنية، فقيل: لابن الناظم، وقيل: لطاهر بن عرب، وقيل: هو الحواشي التي كتبها الناظم على الطيبة، والله أعلم بالصواب[1].

ثم إن قوله: «أطلق الخلاف عن ورش من طريقيه» فيه نظر؛ لأن الموافق للواقع أن يقال: «وأطلق الخلاف عن ورش» فقط، دون ذكر «من طريقيه»؛ لأن إطلاق الخلاف للراوي - على التحقيق - لا يقتضي الخلاف عن كل طريقٍ من طرقه.

وإليك نصوص عبارات هذه الكتب:

نص عبارة النشر: «النون في الواو من ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ والخلاف فيه كالخلاف في ﴿يٰسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ أدغم النون في الواو الكسائي ويعقوب وخلف وهشام، إلا أنه لم يُختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار. واختُلف عن ورش وحده، وعن عاصم والبزي وابن ذكوان. فأما ورش، فقطع له بالإدغام من طريق الأزرق صاحب التجريد والتلخيص، والكامل، وغيرهم، وقطع له بالإظهار صاحب التذكرة، والعنوان. وقال في الهداية: إنه الصحيح عن ورش، وقال في التيسير: إنه الذي عليه عامة أهل الأداء. وأطلق الوجهين جميعاً عنه أبو عبد الله ابن شريح وأبو القاسم الشاطبي وأبو محمد مكي، وقال في تبصرته: «إن الإدغام مذهب الشيخ أبي الطيب» - يعني ابن غلبون - وأظهر النون من ﴿نٓ﴾ الباقون وهم أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر وقالون وقنبل»[2]. فيلاحظ أنه ذكر الخلاف عن ورش، ثم فصَّل فذكر الإدغام من طريق الأزرق عن ورش خاصَّةً، ولم يذكره من طريق الأصبهاني، بخلاف موضع يس، فصرَّح بالإدغام من طريق الأزرق ومن طريق الأصبهاني أيضاً حيث قال في موضع يس: «وقطع له بالإدغام من رواية ورش من طريق

(١) ينظر: رياض الزهر في شرح طيبة النشر المنسوب للفقيه إسماعيل بن محمد الفرغلي بن بيرم الدمشقي الفندي، دراسة وصفية تحليلية، للدكتور صالح بن أحمد العِمَاري.

(٢) النشر (٢/١٨، ١٩).

الأزرق صاحب التيسير والكافي والتبصرة والتلخيص والشاطبية والجمهور، وقال في الهداية: «إنه الصحيح عن ورش»، وقطع بالإظهار من الطريق المذكورة صاحب التجريد حسبما قرأ به على شيوخه من طرقهم، وقطع بالإدغام من طريق الأصبهاني أبو العز وابن سوار والحافظ أبو العلاء وصاحب التجريد والمبهج والأكثرون، وبالإظهار الأستاذ أبو بكر ابن مهران والحافظ أبو عمرو الداني، والوجهان صحيحان عن ورش»[1].

نص عبارة شرح طيبة النشر لابن الناظم: «كنون لا قالون: أي مثلُ خلافِهم في ﴿يسٓ﴾ خلافُهم في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ إلا أن قالون خارج عنهم فهو بالإظهار؛ لأنه استُثنيَ من المدغمين فهو مظهر بلا خلاف، فيكون بالإدغام الكسائي وخلف ويعقوب وهشام، وبالاختلاف ابن ذكوان وعاصم وورش والبزي، والباقون بالإظهار»[2].

فيلاحظ أن الشارح ذكر الخلاف عن ورش ولم يذكره من الطريقين عنه، والخلاف عن الراوي لا يقتضي بالضرورة الخلافَ عن كل طريق من طرقه كما سبق.

نص عبارة إتحاف فضلاء البشر: «النون في الواو من ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾؛ فقرأ قالون وقنبل وأبو عمرو وحمزة وكذا أبو جعفر بالإظهار، وافقهم الأربعة بخلف عن ابن محيصن والأعمش، وقرأ هشام والكسائي وكذا يعقوب وخلف بالإدغام، واختُلِفَ عن ورش والبزي وابن ذكوان وعاصم، فالإدغام لورش من طريق الأزرق في التجريد وغيره، والإظهار في العنوان وغيره، والوجهان في الشاطبية وغيرها»[3].

فيلاحظ أن عبارة الإتحاف مختصرة من عبارة النشر، ولم يصرح فيها بالإدغام للأصبهاني، بل صرَّح به للأزرق وحده، وغاية ما فيها إطلاق الخلاف عن الراوي، وهو لا يقتضي الخلاف عنه من كل طريق من طرقه.

(١) النشر (٢/١٧، ١٨).
(٢) شرح طيبة النشر لابن الناظم (ص١١٢).
(٣) إتحاف فضلاء البشر (ص٤٥).

المسألة الثالثة: قوله: «ونص عليه في كتاب المبهج وكتاب الإعلان»[1].

أولاً: نص كتاب المبهج لسبط الخياط:

ذكر سبط الخياط هذه المسألة في كتاب المبهج مرتين، مرةً في قسم الأصول، ومرةً في قسم الفرش.

فقال في قسم الأصول في باب الإدغام والإظهار: «فأما ﴿يس ۞ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ و﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾؛ فأخفاها عند الواو منهما نافعٌ وابن محيصن وابن فليح عن ابن كثير وابن عامر وأبو بكر إلا نفطويه... والكسائيُّ وخلفٌ ويعقوبُ وعبدُ الوارث، الباقون بالإظهار فيهما، وهم ابن كثير إلا ابن فليح، وحمزةُ وحفصٌ وأبو عمرو إلا عبد الوارث ونفطويه عن أبي بكر»[2].

وقال في قسم الفرش في سورة القلم: «قرأ ابنُ عامر إلا الوليدين جميعاً والكسائيُّ وخلفٌ ويعقوبُ وابنُ فليح والشنبوذي عن الأعمش وأبو بكر إلا نفطويه عن يحيى وحمادٌ وعبد الوارث بإخفاء غنة النون عند الواو، وأظهرها الباقون، وهم أهل الحجاز إلا ابن فليح وأبو عمرو إلا عبد الوارث وحمزةُ وحفصٌ والمطوعي عن الأعمش ونفطويه عن يحيى»[3].

وعند التأمل في نصوص كتاب المبهج يتبيَّن ما فيها من التعارض، حيث ذكر في قسم الأصول نافعاً مع الذين يقرؤون بالإخفاء حيث قال: «فأما ﴿يسٓ ۞ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ و﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾؛ فأخفاها عند الواو منهما نافعٌ» ويعني بالإخفاء: الإدغام بدليل مقابلته بالإظهار

وفي قسم الفرش ذكر نافعاً مع المظهرين حيث قال في سورة القلم: «وأظهرها الباقون، وهم أهل الحجاز إلا ابن فليح وأبو عمرو إلا عبد الوارث وحمزةُ وحفصٌ والمطوعي عن الأعمش ونفطويه عن يحيى».

(١) مفردة الأصبهاني (ص٣٢٨).
(٢) المبهج (ص١٦٧).
(٣) المبهج (ص٨٤٥).

ففي هذا النص الإظهار لأهل الحجاز إلا ابن فليح، فيكون الأصبهاني مع المظهرين وجهاً واحداً مثل حفص وحمزة وغيرهما.

فلعل الشيخ إيهاب اعتمد على النص المذكور في قسم الأصول، فاستدل به على الإدغام للأصبهاني، ولم يفطن للنص الذي في قسم الفرش الذي يدل على الإظهار للأصبهاني، بل لجميع أهل الحجاز إلا ابن فليح.

وعند تعارض النصين لا بد من الترجيح، وأحسن ما يُرجَّح به بين هذين النصَّين: ما ذكره سبط الخياط نفسه في كتابه الآخر: «الاختيار في القراءات العشر» للأسباب الآتية:

- لأن فيه طريق الأصبهاني بالسند المذكور في المبهج، أي من قراءة سبط الخياط على الشريف العباسي على الكارزيني على المطوعي على الأصبهاني[1].
- ولأن كتاب الاختيار أسبق في التأليف من كتاب المبهج.
- ولأن سبط الخياط كان يحيل في المبهج إلى كتاب الاختيار[2].

فقال سبط الخياط في كتابه الاختيار: «قرأ ابن عامر والكسائي ويعقوب واللهبي عن البزي من طريق الكناني وأبو بكر إلا أبا حمدون وأبا العباس الضرير جميعاً عن يحيى وابنُ شاهي عن حفص ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ بإخفاء النون عند الواو، وأظهرها الباقون»[3].

قلتُ: ومن الباقين نافع، فيكون الأصبهاني بالإظهار وجهاً واحداً، فبهذا يترجح الأخذ بالإظهار من المبهج، وذلك بالنص المذكور في سورة القلم، والذي يؤيده نص كتاب الاختيار.

فإن قيل: لماذا لا نأخذ بالجمع بين النصين؟ فالجواب: أن النص المذكور في قسم الأصول جمع فيه بين ﴿يسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ و﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ فاحتمال الوهم فيه أقوى، فيترجح الأخذ بما ذكره في سورة القلم؛ لأنه لم يخلطه بموضع آخر، وهو كذلك موافق لما في كتابه السابق «الاختيار»، والله أعلم.

(١) ينظر: الاختيار (ص٨١).
(٢) ذكره محقق كتاب الاختيار، ينظر: الاختيار (ص٢٢).
(٣) الاختيار (ص٧٦٦).

ثانياً: نص كتاب الإعلان للصفراوي:

قال الصفراوي في الإعلان: ﴿يسٓ﴾ بإدغامِ نون الهجاء فيها في الواو وإبقاءِ الغنة: ورشٌ في [غير] رواية الأزرق عنه وأبو بكر وابن عامر والكسائي، واختُلف عن حفصٍ فرُوي عنه الإدغام والإظهار.

وكذلك يفعلون في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ غيرَ أن عامَّةَ أهلِ الأداء من المصريين يأخذون لورشٍ في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ خاصَّةً بالإظهار، وقد رُوي عن يونس عنه بالعكس من ذلك، وهو الإظهار في ﴿يسٓ﴾ والإدغام في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ الباقون: بإظهار النون في السورتين»[1].

وجه الاستدلال بنص كتاب الإعلان هو أن قوله: «بإدغامِ نون الهجاء فيها في الواو وإبقاءِ الغنة: ورشٌ في [غير] رواية الأزرق عنه، وكذلك يفعلون في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾» يدل على أن ورشاً يدغم من جميع طرقه إلا من طريق الأزرق فيُظهر، فيكون الأصبهاني مع المدغمين.

ولكن قال محقق الإعلان في تعليقه على كلمة (غير): «والظاهر أن زيادة كلمة (غير) سهوٌ؛ لأن هذا النص منقولٌ عن التيسير - كما ظهر لي من خلال المقارنة -، وليس في التيسير إلا رواية الأزرق عن ورش، وتصحيح العبارة (بإدغامِ نون الهجاء فيها في الواو وإبقاءِ الغنة: ورشٌ في رواية الأزرق عنه)، والله أعلم»[2]. فعلى هذا يكون الأزرق بالإدغام والأصبهاني بالإظهار، وقد يُستأنس لذلك بقول الصفراوي بعد ذلك: «وكذلك يفعلون في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ غيرَ أن عامَّةَ أهلِ الأداء من المصريين يأخذون لورشٍ في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ خاصَّةً بالإظهار» فقوله: عامة أهل الأداء من المصريين، يدخل فيهم الأزرق، فإذا كان له الإظهار في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ خاصةً، كان له الإدغام في ﴿يسٓ﴾.

(١) الإعلان بالمختار من روايات القرآن (ص٤٣٧).
(٢) المرجع السابق (ص٤٣٧).

وهنا فائدة مهمة في تحرير الأوجه من كتاب الإعلان، وهي الرجوع إلى مصادر كتاب الإعلان، فقد أحال إلى ذلك مؤلف الإعلان حيث قال في آخر أبواب الأصول قُبيل فرش الحروف: «واعلم أن كل موضع ذكرتُ فيه في كتابي هذا حُكماً من أحكام حروف القرآن وكلماته وأضفتُ ذلك إلى أحدٍ من الأئمةِ السبعة والرواةِ عنهم، أو الرواةِ عمن روى عنهم وإن بَعُدَت طبقةُ الراوي، وقلتُ بعد ذكر الحكم: «بخلافٍ عنه في ذلك»، وأراد الطالبُ الوقوفَ على الراوي الذي روى الخلافَ ومعرفتَه؛ فليُطالِع الكتبَ التي تتصل روايتُنا بها، والتصانيفَ التي تستَنِدُ طُرُقُنا إليها، وهي التصانيفُ التي نبَّهْتُ عليها في صدر كتابي هذا؛ فإنه يحيط علماً بمن روى ذلك الخلاف من الرواة، ويتبين بذلك موافقةُ مَن وافق، ومخالفةُ مَنْ خالف، ويعلمُ مَن روى ذلك الوجه، ومن روى خِلافَه، فإني أضربتُ عن التسمية على ذلك لئلا يطول الكتاب، واستغنيتُ عن ذكره بالإحالة على مطالعة الكتب التي نبَّهْتُ عليها في صدر هذا الكتاب، وبالله التوفيق»[1].

هذا ومن الكتب التي تتصل بها رواية المؤلف: كتاب التلخيص لأبي معشر وكتاب الروضة للمعدّل[2]، والجدير بالذكر أن الإمام ابن الجزري أسند للأصبهاني من كتاب الإعلان ثلاثة طرق، طريقان منها يتصلان بكتاب الروضة للمعدل، وطريقٌ يتصل بكتاب التلخيص لأبي معشر، وقد أسندها في النشر من هذين الكتابين أيضاً[3].

فعند الرجوع إلى هذين الكتابين نجد الأصبهاني بالإظهار في ﴿ن وَٱلۡقَلَمِ﴾.

ففي روضة المعدل ذكر المدغمين في سورتي يس والقلم، ثم قال: «وافقهم ورشٌ إلا ابن صالح... في ﴿يسٓ ۞ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ حَسْبُ، وقرأ الباقون بالإظهار في الحرفين»[4]، قلتُ: ومن الباقين الذين يُظهرون: الأصبهاني عن ورش.

(١) المرجع السابق (ص٢٣٢).
(٢) المرجع السابق (ص٧٠).
(٣) ينظر: السلاسل الذهبية (ص٢٢٧).
(٤) روضة الحفاظ (٤٠٥/١).

وفي التلخيص لأبي معشر الطبري: «فصلٌ: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ يخفي عليٌّ، وشاميٌّ غير المطوعي، وحماد، ويحي غير شعيب، ويعقوب»[1] يعني أن الباقين بالإظهار، ومنهم الأصبهاني عن ورش.

المسألة الرابعة: قوله: «فلا حجة لدى مَن منعه»[2]، قلتُ: هذه العبارة تكثر في الردود بين المختلفين، وهي عبارة تفتقر إلى الإنصاف والموضوعية، فالأصل أن العلماء لهم أدلتهم وحججهم فيما يذهبون إليه، بغض النظر عن المخالف لهم هل يقتنع بتلك الأدلة أو لا.

وقد علمتَ بعض حجج المانعين للإدغام الآخذين بالإظهار فقط للأصبهاني، وهو قول أكثر المحررين بل كل المحررين كما قال الشيخ الخليجي.

المسألة الخامسة: قوله: «ولا بد أن يُذكر رمز ورش أي: الجيم في نظم الطيبة حتى يكون طريق الأصبهاني في هذا الحرف كقالون، وهذا لم يقع في هذا الموضع، بل قد ذكر رمز نافع كله حيث قال: «والخلف مز نل إذ هوى»[3].

تقدم التنبيه في المطلب الثالث من المبحث الأول على أنه لا يلزم ذكر رمز (ج) ليكون الأصبهاني كقالون، فقد يكون الأصبهاني كقالون بدون ذكر رمز (ج).

كما تقدم أن ذكر الخلاف عن القارئ يقتضي الخلاف عن الراويين عنه، لكن لا يقتضي الخلاف عن جميع طرق الرواة.

ولعل فيما ذُكِرَ كفاية، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الثاني: مسألة الغنة للأزرق في اللام والراء:

هذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين المحررين، حيث منع الإزميري ومن تبعه الغنةَ للأزرق، وأخذوا بعدم الغنة له وجهاً واحداً، وأجاز المنصوري ومن تبعه الوجهين للأزرق.

---

(١) التلخيص (ص١٤٦).
(٢) مفردة الأصبهاني (ص٣٢٨).
(٣) مفردة الأصبهاني (ص٣٢٨).

وهذه المسألة - على قول الإزميري ومن تبعه - نظيرة المسألة المتقدمة، ولكن في هذه المسألة ورد الوجهان عن الأصبهاني، ووجهٌ واحدٌ عن الأزرق، عكس مسألة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ فورد الوجهان عن الأزرق، ووجهٌ واحدٌ عن الأصبهاني.

وليس المقصود من هذا المطلب: بسط هذه المسألة والموازنة بين الأقوال، فقد ألف فيها الشيخ المتولي رسالتين حقق القول فيهما وردَّ على أجوبة مخالفيه بما يكفي ويشفي[1]، بل المقصود ذكر مثال للاستدلال على إثبات الغنة للأزرق بمفهوم غير صحيح للرمز (ج) وهو أن الإمام ابن الجزري لو أراد أن يمنع غنة الأزرق لصرَّح برمز الجيم.

فمن ذلك قول الشيخ خليل سراج (أحد قراء طنطا) في رسالة قراء طنطا التي نقلها الشيخ المتولي وأجاب عنها في كتابه الشهاب الثاقب.

قال الشيخ خليل سراج: «ولولا أنه درج في طيبته على ما درج عليه في النشر مِن نقل الغنة عن المستنير لمن ذُكِر؛ لأثبت رمز الأزرق في بيت الطيبة، مع رمز الذين لا يغُنُّون ولم يتركه؛ لأنه حينئذٍ إخلال ولا ضرورة؛ لأن ذِكْرَه ممكنٌ مع استقامة الوزن، فكان يقول في البيت «وهي لغير صحبة جُوداً تُرى»، فتركُ الرمزِ بلا ضرورة دليلٌ على أن الغنة ثابتةٌ له»[2].

وقال الشيخ خليل سراج أيضاً: «وقوله: «ليسوا في طرق الأزرق»: كونهم ليسوا في طرق الأزرق لا يمنع صحة نقلهم عند صاحب النشر، ولولا قوة حجة نقلهم عنده لأثبت في بيت الطيبة رمز الأزرق مع رمز الذين لا يغُنُّون، فتركُ ذِكْر رمز الأزرق مع إمكانه دليلٌ على اعتبار صحة ما قالوه»[3].

---

(١) ينظر: رسالتان في منع الغنة للأزرق عند اللام والراء: رسالة البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق، رسالة الشهاب الثاقب للغاسق الواقب، للإمام محمد بن أحمد المتولي، تحقيق الأستاذ نادر بن محمد غازي العَنَبْتاوي. وحقق الأولى منهما «البرهان الأصدق» الدكتور عبد القيوم السندي في بحث منشور، وينظر في هذه المسألة أيضاً: غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة للشيخ أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله، فقد أجاد فيها وأفاد.

(٢) الشهاب الثاقب (ص٨٦).

(٣) المرجع السابق (ص٨٩).

فقال الشيخ المتولي ردّاً على الاستدلال بترك ابن الجزري لرمز الجيم: «والعجب من قولك: فكان يقول - أي إن كان لا غنة للأزرق - «وهي لغير صحبة جُوداً تُرى...» إلى آخره!! ألم تعلم أنه لو قال ذلك؛ لتعيَّنتْ لغير مدلول هذا الرمز، وإنما قال: «أيضاً» لينص لمن هي لهم على الخلاف، ولو قال: «جُوداً» بدل «أيضاً» لفات ذلك»[1].

وكلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظاهرٌ؛ لأن كلمة «أيضاً» المراد منها إثبات الخُلف، فلو تركها ووضع بدلاً منها «جوداً» لم يُفهم إثبات الوجهين لغير المرموز لهم.

كما أنه لو جمع بينهما فقال: «وهي لغير صحبةٍ جوداً أيضاً تُرى» لاختل وزن البيت هذا ما يتعلق باقتراح وضع «جوداً» مكان «أيضاً» في البيت.

أما ما يتعلق بلزوم ذكر رمز (ج) للدلالة على الخلاف بين الأزرق والأصبهاني، كما قال الشيخ إيهاب فكري: «والمراد: أن الأصبهاني لا يكون كقالون إلا عند ذكر رمز الأزرق في الأصول، أما حيث لا يُذكر رمز الأزرق فالأصبهاني كالأزرق»[2]؛ فليس ذلك بلازم، فهناك فرقٌ بين «وحيث جا رمزٌ لورش...» وبين «وحيث خالف الأصبهاني الأزرق»، وإن كان الغرضُ من استعمال رمز (ج) في أبواب الأصول للأزرق بيانَ الخلاف بينه وبين الأصبهاني؛ لأن الخلاف بينهما في الأصول كثير، فلا بد من إفراده لئلا يقع التركيب؛ فليس استعمالُ الرمز لازماً باطّرادٍ للدلالة على الخلاف بين الطريقين، فهناك مواضع اختلف فيها الطريقان ولم يستعمل فيها الرمز، وتبيَّن الخلاف بين الطريقين كما تبيَّن الخلاف بين طرق الرواة الآخرين غير ورش، على قاعدة الإمام ابن الجزري في عزوه للكتب والطرق حيث قال: «وفائدة ما عيّناه وفصّلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا مُيِّزَتْ وبُيِّنَتْ؛ ارتفع ذلك. والله الموفق»[3].

(١) المرجع السابق (ص٩٨).
(٢) تقريب الطيبة (ص٣١).
(٣) النشر في القراءات العشر (١٩١/١).

فكما أن الأزرق أُفرد بالرمز في أبواب الأصول لئلا يقع التركيب، فكذلك في المواضع التي ذُكر في الخلاف دون ذكر الرمز يُرجع فيها إلى قاعدته كسائر الرواة فيُنظر إلى الكتب والطرق لئلا يقع التركيب أيضاً، كما في مسألة الغنة للأزرق في اللام والراء، وكما في مسألة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾.

وهذا ما حققه العلامة المتولي في رسالتيه، ومضى عليه المحققون بعده، إلى أن بُعث الكلام من جديد في مسألة غنة الأزرق، وسُلِكَ فيه مسالك متعددة للتوصل إلى إثبات الغنة للأزرق بشتى الوسائل ومختلف الطرق منها الاستدلال بعدم ذكر رمز (ج) على إثبات الغنة له كالأصبهاني[1].

ولا أريد الخوض في هذه المسألة أكثر من هذا لئلا يخرج البحث عن موضوعه؛ فمن أراد الاستزادة في موضوع غنة الأزرق فليرجع إلى رسالتَي الشيخ المتولي «البرهان الأصدق» و«الشهاب الثاقب»، وإلى بحث «غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة» للشيخ أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله. والله الموفق.

المطلب الثالث: ضم الراء في ﴿قُرۡبَةٌ﴾ في سورة التوبة:

انفرد النويري في شرحه من بين الشراح، فجعل الرمز خاصّاً بالأزرق في شرح قول الطيّبة: «قُرْبَةُ جُدْ»[2] فقال: «وضَمَّ الراءَ مِن «قُرْبَةٌ» في التوبة ذو جيم «جُد» ورش من طريق الأزرق»[3].

وتبعه مصطفى الميهي في تحريراته وذكر أنه أخذه عن شيخه سالم النبتيتي حيث قال: «ضَمُّ الراءِ للأزرق فقط، فقول الطيّبة في الفرش: «قُرْبَةُ جُدْ» خاصٌّ به، على خلاف اصطلاحه فيه، هكذا أخذتُ عن شيخنا النبتيتي، ولم ينبه عليه المنصوري في

(١) كما في كتاب: نقد منهج الإمامين الإزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة للشيخ إيهاب فكري، وبحث: غنة الأزرق بين النفي والإثبات للدكتور سامي محمد سعيد عبد الشكور.
(٢) طيبة النشر، البيت رقم (٤٥٦).
(٣) شرح طيبة النشر (١٦٥/٢).

كتبه، ولا ابنُ البنا في إتحافه، والله أعلم»[1].

والجدير بالذكر أن هذا الموضع هو أول موضع لرمز الجيم في قسم الفرش، وقد تقرر في مفهوم الرمز أن الجيم في الفرش لكلا الطريقين عن ورش، ولذلك لم يتطرق إلى تخصيص هذا الموضع بالأزرق عامةُ الشراح سوى النويري، بل لم يُشِرْ في النشر إلى خلافٍ عن ورشٍ في هذا الموضع أصلاً، حيث قال: «وضَمَّ الراءَ من «قُرْبَةٌ» - وهو في التوبة - ورشٌ»[2]، فدل على أن ضم الراء في هذه الكلمة لورشٍ من الطريقين وجهاً واحداً، فما ذكره النويري سهوٌ قَطْعاً، وكذلك متابعة الميهي وشيخه النبتيتي له سهوٌ أيضاً، وكأن سبب وهم النويري أنه لما جرى في شرح الأصول على اصطلاح الناظم في جعل الجيم رمزاً للأزرق وحده، ووصل إلى هذا الموضع - الذي هو أول موضع في الفرش -؛ استمر على اصطلاح الناظم في الأصول سهواً، والله أعلم.

المطلب الرابع: مسألة «ها يا» في فاتحة مريم للأصبهاني:

اختُلِفَ عن نافع في تقليل «ها يا» من فاتحة سورة مريم، فله: فتحهما وتقليلهما، والخلاف عن القارئ يقتضي الخلافَ عن كلا الراويين - كما هو معلوم - فيكون لكُلٍّ من قالون وورش وجهان، ولكن هل يقتضي الخلافُ عن ورشٍ الخلافَ عن كلا طريقيه الأزرق والأصبهاني؟

المنصوص عليه في النشر أن الأزرق له الوجهان: الفتح والتقليل، وأن الأصبهاني له وجه الفتح، وأما التقليل له فهو انفرادةٌ من الهذلي، وهذا نص كلامه في النشر: «واختُلِفَ عن قالون وورش،... وأما ورشٌ؛ فرواه عنه الأصبهاني بالفتح، واختُلِفَ عن الأزرق فقطع له بين اللفظين صاحبُ التيسير...، وقطع له بالفتح صاحب الهداية...، وانفرد أبو القاسم الهذلي ببين بين عن الأصبهاني عن ورش»[3]، وعادة ابن الجزري في الطيبة أنه لا يُعَرِّجُ على ذكر الانفرادات.

(١) فتح الكريم الرحمن في تحرير بعض أوجه القرآن (ص٢٥٢، ٢٥٣).
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/٢١٦).
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/٦٨).

ولكن فهم البنا أن قوله في الطيّبة: «وإذ ها يا اختلف» يُفيد الخلاف للأصبهاني؛ لأنه لم يأتِ برمز الجيم للأزرق، فقال في الإتحاف: «وانفرد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني وهو ظاهر متن الطيبة، فإنه أطلق الخلاف فيها لنافع المرموز له بالألف في قوله: «وإذ ها يا اختلف»؛ لأنه لو أراد حصر الخلاف في الأزرق لرمز له بالجيم على قاعدته في الأصول»[1].

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لأنه لو أراد حصر الخلاف في الأزرق لرمز له بالجيم على قاعدته في الأصول» مبني على أنه لا بد من ذكر رمز (ج) للدلالة على الخلاف بين الأصبهاني والأزرق، وقد تقدَّم نقدُ هذا المفهوم وبيان ما فيه.

وقد أجاد الدكتور رضوان البكري في الكلام على هذه الانفرادة والتعليق على كلام البنا[2].

وملخص كلامه فيما يأتي:

- أن ما استدل به البنا على أن الخُلف للأصبهاني ظاهرُ الطيّبة فيه نظر؛ لأن ابن الجزري لو رمز للأزرق بخصوصه بالجيم؛ لاضطر إلى الإتيان برمز قالون بالباء وذِكْرِ الخلاف له؛ فحينئذ يكون ذلك أقوى في نسبة الوجهين للأصبهاني بدلاً من الاقتصار على الفتح له.
- أن الناظم قد رمز بالجيم في هذا الموضع في النسخة القديمة من الطيّبة فقال: «وها يا كاف بل خُلفٌ جلا»، ولكنه عدل عن ذلك وغيَّره في النسخة الأخيرة المعتمدة من الطيّبة فقال: «وإذ ها يا اختلف»، وما ذاك إلا لأن عبارة النسخة القديمة - على قاعدة الرمز - تفيد الوجهين للأصبهاني كقالون، وهو الأمر الذي يُراد الاحتراز منه بذكر الفتح فقط للأصبهاني، ولذ اضطر الناظم إلى تغييرها في النسخة الأخيرة من الطيّبة ليتخلَّص من هذا المحذور.

---

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص١٢٠).

(٢) ينظر: انفرادات طرق القراءات العشر في كتاب النشر (ص٨١٣، ٨١٤).

- أن عبارة الطيّبة الجديدة ليست ظاهرةً في إفادة الخُلف للأصبهاني، بل هي مجملة، لا تفيد الخُلف عن الأصبهاني ولا تأباه، بل هي من قَبيل المجمل الذي يحتاج إلى بيان، فإطلاقه الخلاف عن نافع في قوله: «وإذ ها يا اختلف» بمعنى «واختُلِفَ عن قالون وورش» فحسب، وأما تفصيل الخلاف عن الراويين فهو في النشر حيث قال بعد ذلك، «فأما قالون...» فذكر عنه الوجهين، ثم قال: «وأما ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح، واختُلِفَ عن الأزرق» ثم ذكر أخيراً انفراد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني.
- أن الظاهر من كلام ابن الجزري في النشر أنه لم يعتدَّ بالخُلْفِ عن الأصبهاني حيث جزم له أولاً بالفتح، ثم ذكر الخلاف عن الأزرق، ثم أشار أخيراً إلى انفراد الهذلي بالتقليل للأصبهاني.

وبهذا يصل البحث إلى منتهاه، والحمد لله، وصلى الله على نبيه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أزكى البريَّات، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى الممات.

وبعد فهذه أبرز النتائج التي توصَّل إليها البحث:

١. بلغ عدد مواضع رمز (ج) في أبواب الأصول ثمانية وعشرين موضعاً، تفصيلها كالآتي:

- ثمانية مواضع في باب الياءات الزوائد: وافق فيها الأصبهانيُّ الأزرقَ، جرياً على ما ذكره الناظم من اتفاق الأصبهاني مع الأزرق فيما أثبته في هذا الباب.
- خمسة عشر موضعاً في غير باب الياءات الزوائد: وافقَ فيها الأصبهانيُّ قالونَ جَرْياً على قاعدة الرمز.
- خمسة مواضع في غير باب الياءات الزوائد: لم يوافق فيها الأصبهانيُّ قالونَ؛ لأن قراءته تؤخذ من شواهد أخرى.

٢. يدل بيت الرمز بمنطوقه على ما يأتي:

- أن كل موضع جاء فيه رمز (ج) في الأصول؛ فالمراد به ورش من طريق الأزرق خاصة، ويكون الأصبهاني كقالون.
- إذا ذُكر ورشٌ باسمه الصريح؛ فالمراد به ورشٌ من الطريقين سواء كان ذلك في الأصول أم في الفرش.

٣. يدل بيت الرمز بمفهومه على أنه إذا جاء رمز (ج) في الفرش؛ فالمراد ورشٌ من الطريقين: الأزرق والأصبهاني.

٤. لا يدل البيت على أنه إذا اتفق الطريقان وجب التصريح باسم (ورش)، بل يدل على أنه إذا ذكر اسم (ورش) فالمراد به الطريقان، فهناك فرقٌ بين العبارتين.

٥. لا يدل البيت على أنه لا يكون الأصبهاني كقالون إلا إذا ذكر الرمز (ج)، بل يدل على أنه إذا ذُكِرَ الرمز (ج) في الأصول كان الأصبهاني كقالون، فهناك فرقٌ بين العبارتين.

٦. لا يدل البيت على أنه حيث لا يُذكر رمز (ج) يكون الأصبهاني كالأزرق، بل يدل على أنه إذا صُرِّح باسم (ورش) يكون الأصبهاني كالأزرق.

٧. أن الإزميري ليس أول من منع الإدغام للأصبهاني في ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ كما يقال، بل سبقه إلى ذلك ابن الناظم في الحواشي الصيِّبة، حيث ذكر الأصبهاني مع قالون ضمن المظهرين قولاً واحداً.

٨. أن أول من ذكر «وهي لغير صحبة جوداً ترى» هو الشيخ خليل سراج من قراء طنطا وهو من المجوِّزين لغنة الأزرق، واحتج بذلك على أن الناظم لو أراد منع غنة الأزرق لذكر الرمز (ج) مع «صحبة» فقال: «صحبة جوداً».

٩. أن الصواب عدم اقتراح «وهي لغير صحبة جوداً ترى»؛ لأن ذلك يفوِّت معنى الخُلف المشار إليه بكلمة «أيضاً» كما قال الشيخ المتولي؛ ولأن منع غنة الأزرق يظهر من تتبع الكتب والطرق المذكورة في النشر، كسائر خلافات الطرق عن الرواة.

١٠. أنَّ ذكر الخلاف في الطيبة عن القارئ يقتضي الخلاف عن كلا الراويين عنه، بخلاف الخلاف عن الراوي فلا يقتضي الخلاف عن كلا الطريقين؛ لأن المرجع في ذلك إلى ما فَصَّله وذكره من الطرق والكتب في النشر.

أهم التوصيات:

بعد الوصية بتقوى الله عَزَّوَجَلَّ أوصي بما يأتي:

١. العناية بفهم الطيبة والنشر فهماً صحيحاً على ضوء ما ذكره المحققون.

٢. الاعتناء بقاعدة ابن الجزري في تحرير الخلاف عن الرواة، وهي قوله: «وفائدة ما عيَّناه وفصَّلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا مُيِّزَتْ وبُيِّنَتْ؛ ارتفع ذلك».

٣. الحذر من إهمال القاعدة السابقة، واستبدالها بقواعد أخرى مثل الأخذ بجميع ما يقتضيه الضرب الحسابي أو الأخذ بظاهر النظم أو بعموم اللفظ وعدم استثناء الطريق صراحة، كما وقع من البعض في مسألة الغنة للأزرق ومسألة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ للأصبهاني.

٤. مناقشة ما يستند عليه بعض الشيوخ المعاصرين في إثبات الغنة للأزرق.

هذا، والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**: المؤلف: أحمد بن محمد البنّا الدمياطي (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).
- **الاختيار في القراءات العشر**: المؤلف: عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط (ت: ٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤١٧هـ).
- **الإعلان بالمختار من روايات القرآن**: المؤلف: عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي (ت: ٦٣٦هـ)، تحقيق: أحمد بن حمود الرويثي، مؤسسة الضحى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٤٠هـ).
- **انفرادات طرق القراءات العشر في كتاب النشر للإمام ابن الجزري جمعاً ودراسة**: المؤلف: رضوان بن رفعت البكري، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، الجامعة الإسلامية، سنة (١٤٤٢هـ).
- **البديع**: المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: نورة بنت محمد بن ناصر المسلَّم، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الإسلامية جامعة الملك سعود، سنة (١٤٣٥هـ).
- **البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق**: المؤلف: محمد بن أحمد المتولي (ت: ١٣١٣هـ)، تحقيق: عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثالث عشر، جمادى الآخرة (١٤٣٣هـ).
- **تحفة أولي الألباب بشرح النظم المسمى بعناية الطلاب**: المؤلف: محمد بن محمد هلالي الأبياري (ت: ١٣٤٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الغنيمي، بحث ماجستير، قسم القراءات، جامعة أم القرى (١٤٣٨-١٤٣٩هـ).
- **تقريب الطيبة**: المؤلف: إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

- **التلخيص في القراءات الثمان**: المؤلف: أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: محمد بن حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).
- **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**: المؤلف: القاسم بن فِيرُّه الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ)، ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى للنشر، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ).
- **الحواشي الصيِّبة في شرح الطيبة**: المؤلف: أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، ابن الناظم، تحقيق: علي بن سالم بن شريف المالكي، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، جامعة أم القرى (١٤٤٤هـ).
- **رسالتان في منع الغنة للأزرق عند اللام والراء: رسالة البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق، رسالة الشهاب الثاقب للغاسق الواقب**: المؤلف: محمد بن أحمد المتولي (ت: ١٣١٣هـ)، تحقيق: نادر بن محمد غازي العنَبْتاوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجِيزة، الطبعة الأولى (٢٠١٢م).
- **روضة الحفاظ**: المؤلف: موسى بن الحسين بن إسماعيل الشريف الحسيني المعدَّل (ت نحو ٥٠٠هـ)، تحقيق: خالد بن حسن أبو الجود، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ).
- **رياض الزهر في شرح طيبة النشر المنسوب للفقيه إسماعيل بن محمد الفرغلي بن بيرم الدمشقي الفندي، دراسة وصفية تحليلية**: المؤلف: صالح بن أحمد العِمَاري.
- **سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر**: المؤلف: محمد بن الحسن بن محمد المنيّر السَّمَنُّودي (ت: ١١٩٩هـ)، تحقيق: خالد بن حسن أبو الجود، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الثانية (١٤٤٢هـ).
- **السلاسل الذهبية بالأسانيد النشرية من شيوخي إلى الحضرة النبوية**: المؤلف: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ).

- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: المؤلف: أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري المعروف بابن الناظم (ت نحو ٨٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن إبراهيم بن محمد رفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ).
- **شرح طيبة النشر**: المؤلف: موسى بن جار الله روستوفدوني الروسي (ت: ١٣٦٩هـ)، طبعة قديمة (١٣٣٠هـ).
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: المؤلف: محمد بن محمد بن محمد النويري (ت: ٨٥٧هـ)، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).
- **شرح مقرب التحرير للنشر والتحبير**: المؤلف: محمد بن عبد الرحمن الخليجي (ت: ١٣٨٩هـ)، تحقيق: إيهاب فكري وخالد أبو الجود، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).
- **طيبة النشر في القراءات العشر**: المؤلف: محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، ضبطه وصححه وراجعه الشيخ محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، الطبعة الخامسة (١٤٣٣هـ).
- **طيبة النشر في القراءات العشر**: المؤلف: محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق وضبط وتعليق: أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ).
- **غنة الأزرق بين النفي والإثبات**: المؤلف: سامي محمد سعيد عبد الشكور، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ).
- **غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة**: المؤلف: أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله، الناشر: دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، سنة النشر (١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م).
- **غُنْيَةُ الطلبة بشرح الطيبة**: المؤلف: محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان التَّرمَسي الجاوي ثم المكي (ت: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان الجار الله، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٣٩هـ).

- **فتح العلي الرحمن في شرح هبة المنان**: المؤلف: محمد بن محمد بن خليل الطندتائي الشهير بالطباخ (كان حياً ١٢٥٠هـ)، من بداية الفرش إلى نهاية الكتاب، تحقيق: نورة عبد الرحمن القرشي، رسالة ماجستير، قسم القراءات، جامعة أم القرى (١٤٣٧هـ).
- **فتح الكريم الرحمن في تحرير بعض أوجه القرآن**: المؤلف: مصطفى بن علي بن عمر الميهي (كان حياً ١٢٢٩هـ)، تحقيق: بشرى بنت عبد الله بن محمد كنسارة، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، جامعة أم القرى (١٤٤٢هـ).
- **الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري**: المؤلف: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
- **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي**: المؤلف: عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط (ت: ٥٤١هـ)، تحقيق: وفاء عبد الله قزمار، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، (١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ).
- **المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير**: المؤلف: محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، دار محيسن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الخامسة (١٤٢٤هـ).
- **مفردة الأصبهاني**: المؤلف: إيهاب بن أحمد فكري، مكتبة المورد، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ).
- **النفائس المطربة في تحرير أوجه الطيبة**: المؤلف: عثمان بن راضي السنطاوي (كان حياً ١٣٢٠هـ)، المكتبة التجارية، مصر.
- **نقد منهج الإمامين الإزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة**: المؤلف: إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ).
- **الهادي إلى شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: المؤلف: محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	١٢٣
المقدمة	١٢٥
التمهيد: نبذة عن استعمال الرموز الحرفية في الدلالة على القراء	١٢٩
المبحث الأول: مدلول رمز ورش في طيبة النشر	١٣٢
المطلب الأول: مدلول رمز الجيم إجمالاً، مع ذكر أقوال الشراح في ذلك	١٣٢
المطلب الثاني: مدلول رمز الجيم تفصيلاً، مع سرد مواضعه في أبواب الأصول	١٣٨
المطلب الثالث: هل يلزم الإتيان برمز الجيم للدلالة على الخلاف بين طريقي ورش؟	١٤١
المبحث الثاني: اقتراح إضافة رمز (ج) إلى بيت الغنة وما قيل فيه	١٤٤
المطلب الأول: التعديل المقترح لبيت الغنة في اللام والراء بين القبول والرد	١٤٤
المطلب الثاني: تحقيق القول في هذا التعديل المقترح	١٤٧
المبحث الثالث: أمثلة للأخطاء في مفهوم رمز ورش	١٥٠
المطلب الأول: مسألة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ للأصبهاني	١٥٠
المطلب الثاني: مسألة الغنة للأزرق في اللام والراء	١٦٠
المطلب الثالث: ضم الراء في ﴿قُرۡبَةَ﴾ في سورة التوبة	١٦٣
المطلب الرابع: مسألة «ها يا» في فاتحة مريم للأصبهاني	١٦٤
الخاتمة	١٦٧
فهرس المصادر والمراجع	١٧٠
فهرس الموضوعات	١٧٤